الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

الرقم التسلسلي: ..... /2019

رقم التسجيل :1433060639

التجارة الداخلية في الجزائر أثناء العهد العثماني 1519 -1830م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث

إعداد الطالبة:

سامية بهلول

إشراف الأستاذة:

د. السعدية بن حامد

د. بن محمدي يونس	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيس
د. السعدية بن حامد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرف
د.قويدر عاشور	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السّنة الجامعيّة: 1439-1440هـ/ 2018-2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله عز وجل أولا وأخيرا على فضله وتوفيقه وإعانته لي

الحمد لله الذي أمدني بالقوة والتحدي لإتمام وإنجاز هذا العمل المتواضع

الحمد لله حمدا كثيرا مباركا فيه

أتوجه بخالص الشكر و التقدير إلى الأستاذة المشرفة

بن حامد السعدية

على نصائحها وتوجيهاتها لي وعلى المجهودات التي بذلتها في سبيل إنجاز وإتمام هذا العمل

كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بخالص شكري إلى كل من ساعدني وقدم لي يد المساعدة سواء من قريب او من بعيد

أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة التي وافقت على مناقشة هذا العمل وجزيل الشكر لكافة أساتذة التاريخ بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مقدمة

مقدمة:

كان النشاط الاقتصادي في الجزائر في البحر الأبيض المتوسط في المقام الأول من الاهمية، حيث كان مبنيا على قاعدة من الانتاج الزراعي والصناعي والتجاري، وقد صمم الحكم التركي في الجزائر ليس فقط المحافظة على هذا النظام الذي كان موجود لكن لتقويته أكثر فقد اختص النشاط الاقتصادي في العهد العثماني بتنوع المنتوجات الزراعية والحيوانية والصناعية، حيث ساعد هذا التنوع على قيام نشاط تجاري داخل الايالة، ومن هنا اعتبرت التجارة من اهم عناصر الثروة الاقتصادية ومرآة عاكسة للواقع الاقتصادي حيث تتوقف عليها حيوية الأسواق الداخلية ومنشطا لحركة تبادل السلع والمنتجات بين الريف والمدينة .

ومن هنا طرحت الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت التجارة الداخلية في تنشيط الحركة الاقتصادية ؟ وهل حققت الترابط بين الارياف والمدن في العهد العثماني من 1519_1830؟

واندرجت هذه الإشكالية في جملة من التساؤلات الفرعية نذكر منها:

-ما هي العوامل المساعدة على ازدهار التجارة الداخلية وما هي طرقها؟

-ما هي الأسواق والمرافق التجارية التي كانت تعرض فيها السلع ؟ وكيف كانت تتم عملية المبادلات التجارية؟

-هل كان لليهود اسهام في التجارة الداخلية ؟

-ما هي العملة والنقود والموازين والمكاييل ؟

-ما هي المعوقات التي اعترضت التجارة الداخلية ؟

* منهج البحث:

فرضت طبيعة الموضوع الذي يتناول دراسة التجارة الداخلية في الجزائر في العهد العثماني استخدام المنهج التاريخي وذلك من خلال سرد الأحداث و الوقائع والمنهج الوصفي والمنهج االتحليلي من خلال وصف حال التجارة الداخلية من خلال أسواقها وطرقها والعملة والموازين.

و من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة اعتمدت على مخطط يحتوي على ثلاثة فصول إضافة إلى مقدمة وخاتمة وملاحق لتدعيم البحث:

- **الفصل الأول:** بعنوان التجارة الداخلية وعوامل ازدهارها يندرج تحت ثلاث مباحث بعنوان الأوضاع الاقتصادية وعوامل ازدهار التجارة الداخلية وطرقها.
- **الفصل الثاني:** بعنوان ملامح التجارة الداخلية واندرج أيضا في ثلاث مباحث بحدثنا فيهم عن الأسواق والمرافق التجارية وأهم السلع وأسعارها داخل الأيالة ومساهمة اليهود في التجارة الداخلية.
- **الفصل الثالث:** بعنوان العملة والموازين المتداولة ومعوقات التجارة الداخلية تحدثنا فيه العملة والنقود التي كانت مستعملة والموازين والمكاييل وصولا إلى مصير التجارة الداخلية.
- **أما الخاتمة** فتضمنت الاستنتاجات المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

*أسباب اختيار الموضوع:

-الرغبة الذاتية في دراسة موضوع اقتصادي، فاخترت موضوع التجارة الداخلية.

-كما أن هذا الموضوع لم يتم التعرض له في جامعتنا فأردت تسليط الضوء عليه.

الرغبة الموضوعية ان موضوع التجارة الداخلية من المواضيع الاقتصادية التي لم يتم دراستها بشكل كبير فهو موضوع يحتاج إلى دراسة من جميع النواحي وهذا ما أردت التعرف عليه.

***الصعوبات:**

-لا يخلو البحث الأكاديمي من أية صعوبة والصعوبات التي تعرضت إليها هي:

-قلة المصادر والمراجع في هذا الموضوع.

-تشابه المراجع في مضامينها مما كلفنا جهدا في مقارنتها لاستخدام الأهم من المهم في عمق المعلومات التي تندرج منها.

- إضافة إلى ضيق الوقت الذي داهمني وهذا راجع إلى الحالة الصحية التي مرت علي.

***المصادر والمراجع المعتمدة في البحث:**

-مصدر لحمدان بن عثمان خوجة تحت عنوان المرآة، والذي يعتبر من أهم المصادر التي عايشت الفترة المدروسة، وأنه علم بمجريات الأحداث، حيث أفادنا في دراسة الأوضاع الاقتصادية والسلع الموجودة في الأسواق الجزائرية ومساهمة اليهود في تدهور التجارة الداخلية ونقلها للخارج.

-مصدر وليام شالر قنصل أمريكا في مذكراته الذي أفادني في دراسة العملة والموازين والمكاييل والحديث عن مساهمة اليهود في التجارة.

-مصدر صالح العنتري كتابه سنوات القحط الذي أفادني في تحديد قيمة بعض أسعار السلع.

-مصدر أحمد الشريف الزهار في مذكراته ساعدنا في الحديث عن العملة وتحولاتها.

أما المراجع منها:

-العربي الزبيري .في كتابه التجارة الخارجية لشرق الجزائر ساعدني في الحديث عن الأسوق والطرق التجارية الداخلية.

-ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي في كتابه الجزائر في التاريخ في العهد لعثماني الذي اعتمدت عليه كثيرا في دراسة الأوضاع الاقتصادية وعوامل ازدهار التجارة الداخلية وبعض السلع ومصيرها.

-أمين محرز كتابه الجزائر في عهد الأغوات من أهم المراجع التي اعتمدت عليها كثيرا في دراسة الطرق الداخلية وواردات مدينة الجزائر في الإيالة .

-ناصر الدين سعيدوني في كتابه النظام المالي الذي أفادني كثيرا في العملات والموازين وأسعار السلع.

-فوزي سعد الله في كتابه يهود الجزائر هؤلاء المجهولون أفادني في الحديث عن مساهمة اليهود في التجارة الداخلية.

-وليم سبنسر في كتابه الجزائر في عهد رياس البحر. الذي أفادني في دراسة الموضوع وكتاب أرزقي شويتام المجتمع الجزائري وفعالياته، أفادني كذلك في دراسة الأسواق والمرافق غير ذلك.

-إضافة إلى قائمة أخرى ن الكتب والمقالات والمذكرات.

الفصل الأول:

التجارة الداخلية وعوامل ازدهارها

المبحث الأول: مقومات الواقع الاقتصادي للجزائر أثناء العهد العثماني.

المبحث الثاني: عوامل ازدهار التجارة الداخلية في الجزائر أثناء العهد العثماني

المبحث الثالث: طرق التجارة الداخلية

اعتمد النشاط الاقتصادي في الجزائر إبان العهد العثماني على مجموعة من المعايير الاساسية، حيث امتازت البلاد بغناها في الميدان الزراعي وتوفر الثروة الحيوانية وكثر الانتاج الفلاحي . كما عرفت الصناعة تطور ملحوظا بنوعيها التقليدية والتحويلية تطور كبيرا فتعددت المصنوعات المحلية ولهذه الأسباب نشطت التجارة الداخلية وحددت عواملها ورسمت طريقها.

المبحث الأول: لمحة عن الأوضاع الاقتصادية الداخلية للجزائر أثناء العهد العثماني.

1-الزراعة:

تحكمت فيها طبيعة الملكية وكيفية استعمال الأرض وأثرت فيها ظروف وعوامل مختلفة وقد كانت الملكيات في الأراضي على عدة أنواع .

1-1-أنواع ملكيات الأراضي:

الملكيات الخاصة: يستغلها أصحابها مباشرة بحيث انهم يدفعون لدولة سوى فريضة العشر والزكاة[1]. وهي قليلة لا تكاد تكون موجودة إلا في ضواحي المدن [2] ويمتلكها موظفي الدولة مثل الملكيات الواقعة بقرب مدن الجزائر وقسنطينة وهران . أصبحت في حوزة بعض الأتراك والحضر ومن الملكيات الخاصة الموجودة بمدينة قسنطينة يشتغل 9000 هكتار في زراعة الحبوب و 4000 لإنتاج الحبوب وتأخذ منها الدولة 20.762 قبسة حبوب في ضريبة العشر والزكاة[3].

[1]ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، سنة 1984، ص51.

[2]صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنقيين الى خروج الفرنسيين (814 ق- 1962 م) دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، سنة 2003، ص 123 .

[3]ناصر الدين سعيدوني بوعبدلي، المرجع السابق، ص 51.

ملكية مشاعة: هي أراضي العرش[1] يشغلها كافة أفراد القبيلة كل حسب طاقته [2]ولكن الاسبقية تعطى للمعوزين حتى يتخلصوا من الفقر وإذا كان احد ابناء القبيلة قادرا على العمل وهو لا يملك وسائل الانتاج يطلب المعونة من أقربائه الأغنياء حتى لا يشغل مع مالك من قبيلة أخرى[3] .

الأحباس وأملاك الدولة: تشرف على تسييرها المصالح الادارية بمساعدة قبائل المخزن[4]. وفي بعض الأحيان تعطى هذه الأرض لأفراد أو قبائل تشغلها مقابل أجر يتفق عليه[5] ومنها أراضي الوقف التي تحبس للإنفاق على الأعمال الخيرية والمؤسسات الدينية، يتصرف فيها ناظر الأوقاف لم تكن تخضع لأية ضريبة أو رسم ولم تكن تتعرض لأية مصادرة حجز من الحكام[6] . إضافة الى الأراضي الموات: إذا كانت خالية من السكان و ينتفع بها من أحياها[7]. وهي غير صالحة للزراعة. استمرت في أواخر العهد العثماني بعد بعد تحول كثير من السكان من ممارسة الفلاحة الى امتهان الرعي.

1-2-وسائل الزراعة:

رغم التحسينات التي أدخلها الأندلسيون بالأخص في مجال الري وزراعة الأشجار في الفترة الأولى للعهد العثماني، فاقتصر الفلاحون غلى استعمال الآلات البسيطة التي أصبحت منذ القرن الثامن عشر[8] لا تتجاوز المحراث البسيط للحصاد وفرشاة لجمع بقايا

---

[1]العرش كلمة من اللهجة الجزائرية معناها أو العشيرة، أمين محرز الجزائر في عهد الأغوات (1659-1671) البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، باب الزوار، الجزائر، ص 175.

[2]صالح فركوس، المرجع السابق، ص 123.

[3] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 59.

[4]صالح فركوس، المرجع السابق، ص 123.

[5]العربي زبيري، المرجع السابق، ص 59 .

[6]ناصر الدين السعيدوني، والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 53.

[7]العربي زبيري، المرجع السابق، ص 59.

[8]سعيدوني والبوعبدلي، المرجع السابق، ص 53.

الزرع، أما الانتاج كان يتم سنة بعد سنة لقلة الوسائل وانعدام السماد وبهذه الوسائل البسيطة ظلت أغلب الأراضي الخصبة تعاني من الاهمال[1]، كما كان الفلاح يعيش أوضاع صعبة فقد كان الجفاف أحد أسباب الأساسية التي تحكمت في قلة الانتاج الزراعي حيث ساهمت في ظهور المجاعات كما أدى النقص الشديد في الأمطار الى جفاف الأرض وهلاك عدد كبير من الماشية وكثيرا ما يكون الجفاف مصحوبا بآفات كغزو الطاعون والجراد[2] . فقد كان السكان يعانون أيضا من الأمراض وقلة المساعدات فلا يستطيعون لها ردا ولا مواجهة فكانت أغنامهم وثروتهم ومنازلهم عرضة لغضب الطبيعة [3].

ونظرا لهذه الظروف الصعبة فقد الفلاح الجزائري الرغبة في العمل وتحول في بعض الجهات الى تربية المواشي والقطعان .

فتميز الفلاحة بهذه الأساليب البسيطة وطرق البدائية لم يحل دون اتباع طرق ووسائل تتماشى مع ظروف الفلاحة وطبيعة البيئة لخلق نوع من التوازن بينهما، كما التجأ الفلاح الى المحافظة على انتاجه من الحبوب في المطامير، وجرار كبيرة في استعمال الحيوانات في الدرس واستخدام الرياح لتصفية الحبوب والانتفاع بالتبن في العلف [4].

[1] أبو قاسم سعد الله، محضرات في التاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال،ط3 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 150.

[2] أمين محرز، المرجع السابق، ص 171.

[3]أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 150.

[4] سعيدوني والبوعبدلي، المرجع االسابق، ص 58.

1-3-الإنتاج الزراعي:

لقد عرف الانتاج الزراعي تطورا ملحوظا طيلة القرنيين العاشر والحادي عشر للهجرة والسادس عشر والسابع عشر للميلادي في الجزائر أثناء العهد العثماني[1]، فقد تحدث الكتاب والرحالة الذين زاروا الجزائر خلال القرن 18 والقرن 19 عنه ومن بينهم ابنة القنصل الأمريكي البلانكلي(1806-1816) اليزابيت بروتن التي أعجبت كثيرا بتنوع الخضروات، حيث أنها قالت وجدت بعض المنتوجات غير معروفة لا في فرنسا ولا في انجلترا[2].

كان الاقتصاد الجزائري يعتمد على الزراعة، لهذا فإن معظم السكان كانوا يقطنون في الأرياف وقد ساعدهم على ذلك تنوع التضاريس والمناخ وخصوبة التربة واتساع الأراضي الزراعية، حيث اختصت كل منطقة في انتاج نوع من المحاصيل الزراعية ومن هذه المنتوجات نجد: [3]

الحبوب: كان القمح يأتي على رأس المحاصيل الزراعية في الجزائر لأنه كان يمثل على شكل كسكسى وخبز[4]، حسب قول وليام شالر " قلما يزرعون أية حبوب أخرى غير الحنطة والشعير "[5].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية، (الجزائر – تونس – طرابلس-المغرب) من القرني العاشر الى الرابع عشر هجري (من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي) حوليات الأداب والعلوم الاجتماعية، حولية 31، 2010، ص 28.

[2] وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، ص-ص 137-138.

[3] أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني،ط1، دار الكتاب العربي للطباعة، الجزائر، ص297.

[4] أمين محرز، المرجع السابق، ص 176.

[5] وليام شالر، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر ر تعريب وتعليق وتقديم اسماعيل العربي شركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 1982، ص29.

كما أن أخصب الأراضي المتواجدة على سفوح الأطلس التلي والمنخفضات الداخلية، كان تخصص معظمها لزراعة القمح، وكان مردود القمح يتراوح غالبا ما بين ثمانية واثنا عشر قنطارا في الهكتار الواحد

كما يعتبر قمح متيجة أقل جودة عن غيره ولونه يميل الى السواد، لا يمكن خزنة أكثر من مائة سنة لأنه يتعرض الى الفساد .

حيث يذكر حمدان خوجة أنه كان أحد المالكين في المنطقة ويزرع سنويا في هذا السهل لحسابه الخاص حوالي مائة وستين حمولة حمل من القمح وعشرين من الشعير[1].

كما كانت كميات كبيرة من القمح تنتجها سهول قسنطينة ومتيجة ومعسكر والتيطري إلا أن أجوده كان ينتج في منطقة تلمسان[2]، كما يعتبر شرق الجزائر من أكبر المناطق المنتجة للقمح الصلب الكثير الدقيق[3] .

وقد اعتنى المجتمع الجزائري بزارعة الحبوب، لكونه أساس معيشته فلا نجد منطقة في سهول تخلو من زراعة الحبوب، فكانت كل السهول الممتدة من تلمسان غربا الى عنابة شرقا مرورا بسهول معسكر[4] والشلف ومليانة[5] ومتيجة حمزة وسطيف، وقسنطينة تنتشر فيها زراعة القمح والشعير[6].

الشعير: كان الشعير يزرع في الأراضي الأقل جودة، حيث يعطي محصولا أقل من القمح، وكان مردود الشعير في المتوسط تسعة عشر قنطارا تقريبا وقد يصل في بعض الحالات الاستثنائية الى حوالي أربعين قنطار تقريبا في الهكتار الواحد، وكان هذا المردود

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية الجزائرية، سنة 2006، ص 49.

[2] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 309.

[3] العربي الزبيري، المرجع السابق ر ص 59.

[4] معسكر: تشرف على سهل غريس، أنظر حمدان خوجة، المصدر السابق، ص58.

[5] مليانة: تبعد حوالي مائة كلم عن مدينة الجزائر حمدان خوجة، المصدر نفسه، ص 58.

[6] أرزقي شويتام، المرجع نفسه، ص-ص 309-310.

يتوقف على كمية الأمطار لأن المزروعات لم تكن تسقى[1]، كما انتشر أيضا في متيجة وقسنطينة وسطيف والشلف وغيرها من المناطق .

الأرز: يزرع بشكل محدود في ضواحي بجاية بالقرب من مدينة مليانة على ضفاف وادي مينا[2] أحد روافد نهر الشلف.

كما يذكر بارادي أن الارز كان يزرع في مليانة وأنه شرع في زراعته في وادي مينا أواخر القرن الثامن عشر، وان انتاجه يبلغ في المنطقتين ما بين خمسة ألاف وستة آلاف قنطار، وأن الكمية كانت تكفي حاجة البلاد حتى أن الأوجاق الذي كان يستهلك أرز مصر لم يعد يستورده، ويشير من جهة أخرى ان ارز مليانة كان أجود من أرز مينا[3] كما أن الجزائر كانت تنتج كميات كبيرة من الأرز الرفيع تباع بأثمان معقولة للأهالي، وتذكر المصادر أي ناحية مليانة ومعسكر تنتجان حوالي ستة ألاف صباع في كل سنة[4].

كما كان الفلاح الجزائري يزرع بعض الحبوب لإستهلاكه الخاص الشخصي مثل الحمص والعدس والذرة وكان سكان الجبال يستغلون الغابات الممتدة من منطقة القبائل الغربسة الى غاية القل[5].

زراعة الأشجار المثمرة: كانت الأشجار تنتشر في المناطق الريفية الأهلة، مثل بلاد القبائل وبلاد السلطان حيث كانت تمثل فرعا على جانب من التنوع والأهمية في زراعات البلاد، ومن الزراعات التي كانت تغرس على نطاق واسع شجر التين والزيتون، اشتهرت

[1] أمين محرز، المرجع السابق، ص 177.

[2] وادي ميناء أحد روافد نهر الشلف، أمين محرز، نفس المرجع، ص 177.

[3] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومة، للنشر والتوزيع، سنة 2005، ض 336.

[4] محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص 59.

[5] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص-ص 311-312.

بعض بلاد القبائل بلا متنازع حيث شكلت زراعة الزيتون والتين المستخرج منه الركيزة الاقتصادية للأقاليم ككل[1]، واشتهرت نواحي برشك بإنتاج نوع جديد من التين[2].

كما ارتبطت زراعة الأشجار المثمرة بالمدية، وازدهرت أراضي الفحوص المحيطة بالمدن الرئيسية كمعسكر وتلمسان والمدية ومليانة والبليدة والقليعة وعنابة وقسنطينة[3].

زراعة الفواكه: كالبرتقال والعنب والخوخ وحب الملوك (الكرز) والمشمش وغيره، وقد تحسنت زراعتها بفضل جهود الأندلسين في الفترة الأولى للعهد العثماني[4]، وفضلا عن ذلك انتشرت أشجار الكرم في فحوص مدن الجزائر وبجاية، وكان جزء من الانتاج يحفظ على شكل زبيب والباقي تحول الى خمر من طرف اليهود[5]، واختصت فحوص شرشال والقليعة بزراعة التوت الأبيض والأسود الذي يستعمل لتغدية دودة الحرير[6]، وكانت توجد ايضا أصناف أخرى منها الرمان الإجاص التفاح البرقوق، الجزر، المشمش، اللوز[7]

زراعة الخضر: بمختلف أنواعها الطماطم والخيار والبطاطس والفلفل والدلاع والبطيخ الطويل، كانت تنتج منه فحوص المدن كميات كبيرة توجه للاستهلاك [8]، وكذلك الجزر والباذنجان واللفت والطماطم وبعض البقول الجافة مثل البزلاء والفول، الحمص

[1] أمين محرز، المرجع السابق، ص 177.

[2] سعيدوني البوعبدلي، المرجع السابق، ص 59.

[3] حنيفي هيلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني،ط1، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، سنة 2008، ص 153.

[4] سعيدوني والبوعبدلي، المرجع السابق، ص 59.

[5] أمين محرز، المرجع السابق، ص 178.

[6] سعيدوني والبوعبدلي، المرجع السابق، ص 59.

[7] أمين محرز، المرجع السابق، ص 179.

[8] سعيدوني والبوعبدلي، المرجع السابق، ص 59.

والفاصولياء . وانتشر هذا النوع من الزراعة في الأجنة والبساتين والضيعات الواقعة خارج المدن كذا المناطق الجبلية [1].

زراعات أخرى:

التبغ: كان يعتبر حسب فنتوري بارادي أحد المحاصيل الكبرى في البلاد، وتتم زراعته في سهل متيجة[2]. وكانت الايالة تزرع مساحات شاسعة من التبغ الذي يعتبر من أرقى الأنواع الأنواع في العالم، وعرف تبغ أولاد الشبلي بمتيجة الوسطى بنوعيته الممتازة حتى تعد من أرقى أنواع التبغ في العالم[3].

القطن: يذكر حمدان خوجة أنه كان ينتج القطن بنفسه في سهل متيجة، وان زراعته لم تكن معروفة لدى العرب. ويذكر القنصل الفرنسي تانفيل أنه جرب بنفسه زراعة القطن بالجزائر وكانت النتيجة جيدة[4] . كما أن سهل مستغانم أيضا ينتج القطن[5] كما ادخل الاندلسيون القطن وأنتجوه في مستغانم.

ومن جهة أخرى عرفت الجزائر أنواع أخرى من الزراعات منها زراعة الكتان من النوع الممتاز، حتى ان الديوان كان يرسل منه الهدايا إلى قسنطينة وكما ان ضواحي جيجل وبجاية تنتج كثيرا من الجلود والشموع والشحوم[6].

وكانت سهول عنابة وبلاد النمامشة غنية بالثروات الزراعية وكثرة الانتاج .

---

[1] أمبن محرز، المرجع السابق، ص 179.

[2] أزرقي شويتام، المرجع السابق، ص –ص 310–311.

[3] سعيدوني والبوعبدلي، المرجع السابق، ص 59.

[4] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص50.

[5] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، 1796–1830، ط3، دار البصائر للنشر والتوزيع، ص47.

[6] العربي زبيري، المرجع السابق، ص–ص 58–60.

فبرغم من تنوع هذه المنتوجات كان الحصاد غير منظم تبعا للأمطار، ولذلك فان سنوات الرخاء كثيرا ما قابلتها سنوات المجاعة والجفاف، ولم يكن الأهالي يسيطرون على المخازن الحبوب ولا على طواحين المياه الموجودة في ضواحي المدن[1].

الثروة الحيوانية: كانت تتوفر الجزائر في العهد العثماني على أعداد ضخمة من الحيونات كالأغنام والماعز والأبقار والخيل والبغال والحمير[2]، وقد وفرت هذه الحيوانات كميات كبيرة من الصوف والوبر التي كانت تستعمل في صنع الخيام ونسج البرانس والأردية، كما كانت هذه الحيوانات مصدر العيش الرئيسي في المناطق السهبية كمنطقة النمامشة حيث كان يمتلك سكانها 32.000 خروف، 1000 عنزة، 1000بقرة، 2000 بغل و700 حصان عدد ضخم من الجمال[3] .

ونظرا لأن سكان البوادي يمارسون الرعي على نطاق واسع، بحيث تعتبر قطعانهم المصدر الأساسي للثروة . فتجد هناك جميع الحيوانات والدواجن بكثرة وبما في ذلك الفرس والثور والبغل والخيول العربية تتمتع بشهرة عالمية، والثيران في الجزائر صغيرة وأن البقرة لا تدر إلا القليل من الحليب وفي المقابل لا نجد ان الصوف الجزائرية من النوع الممتاز.

والحيوانات البرية كثيرة في الجزائر أهمها الوعل والأرنب والجمل، والابل كانت متوفرة في الجنوب كانت تنتج الوبر الذي منه تصنع الخيام وبعض الملابس المحلية كالبرانس والقشابية[4].

---

[1] أبو القاسم سعدالله، المرجع السابق، ص 152 .

[2] سعيدوني والبوعبدلي، المرجع السابق، ص-ص 60-61.

[3] وليام شالر، المصدر سابق، ص33 .

[4] سعيدوني والبوعبدلي، المرجع سابق، ص 60.

ورغم انتشار هذه الحيوانات في كامل البلاد، فالجفاف والمعرفة القليلة بالعناية بالحيوانات، الحقت بها أضرار اختفاؤها أحيانا، وكما أن الاوبئة كثيرا ما أضرت بالماشية فحرمت السكان من رأس مالهم، بالإضافة الى الجفاف والأمراض التي كانت تلحق بالحيوانات، وكما ان الحروب تسببت كثيرا في ضياع قطعان الماشية[1].

2-الصناعة:

تتمركز أهم المنشآت الصناعية في العاصمة الجزائرية، متمثلة في دار الصناعة ودار النحاس التي تصنع فيها الأسلحة والذخائر الحربية[2].

2-1- الصناعة التحويلية:

حيث اختص في هذه الصناعة سكان فليسة وبني عباس واودي بجاية بصناعة الأسلحة وصناعة البنادق المرصعة بالفضة [3]، وقد تميز أيضا سكان جرجرة بصناعة الأسلحة[4].

وتوجد دار البارود لصناعة البارود بالقرب من مصنع الأسلحة، وكما توجد مراكز تحضير البارود بمنطقة جرجرة[5]، حتى القبائل كانوا يحسنون صنع بارود المدافع لأن القبائل لا يكادون يستهلكون شيء من المنتجات الصناعية الأجنبية[6] .

وكانت بالعاصمة ورشة لسك النقود وضربها تعرف بدار السكة، مجهزة بكل ما تحتاجه من معدات إضافة الى الأفران الخاصة بسهر المعادن وتبييض النقود بالنار ؛ كان يشتغل بها نحو أربعة وعشرين عامل يهود ي تحت اشراف امين السكة وكان البايلك

[1] أبوفاسم سعد الله، المرجع السابق، ص-ص 147-148.
[2] أمين محرز، المرجع السابق، ص-ص 179-182.
[3] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 49.
[4] وليام شالر، المصدر السابق، ص 93.
[5] سعيدوني والبوعبدلي، المرجع السابق، ص 67.
[6] وليام شالر، المصدرالسابق، ص 93.

يتابع هذه العملية[1] وتوجد جبال فليبية وبني عباس وادي بجاية مشاغل تصنع فيها النقود المزيفة[2].

وصناعات أخرى تتميز بها البلاد الجزائرية، فسكان منطقة جرجرة كانوا يستخدمون الطواحين لصناعة الزيت ويرسلون به الى مدينة الجزائر[3]، وفي كبريات المدن أيضا توجد المطاحن تابعة للداي او الباي [4].

ويذكر الرحالة الزائرون للبلاد أن مناجم الحديد والرصاص والملح الذي اختصت به منطقة أرزيو، وعن الغابات التي كانت تفيض من الحاجات لبناء السفن والمنازل[5]، وكانت توجد بالقبائل مناجم الحديد، حيث يقومون بتسهرها يستخرجونه من الحديد الخام ليصنعوا عدد كبير من الأواني البسيطة والآلات الزراعية بل أن القبائل عرفوا صناعة الصلب الذي يستخدمونه لصنع عدة أنواع من سكاكين المائدة[6].

كما كان الوهرانين يستخرجون الملح وتأتي به السفن الى المرسى الجزائر وتشتريه الحكومة.

2-2-الصناعة الحرفية:

تميزت بالنشاط والتنوع واستقرت هذه الصناعات في فنادق وأسواق متخصصة أخدت اسم الحرف السائدة بها وكانت موجودة في المدينة على محورين اساسين هما:

[1] أمين محرز، المرجع السابق، ص 184.
[2] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 49 .
[3] ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 153.
[4] العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 61.
[5] ابو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 153.
[6] وليام شالر، المصدر السابق، ص 93.

محور باب عزون باب الوادي: وكان هذا المحور يؤدي الى باب الرئيسي في المدينة وهو باب عزون كان يربط المدينة بالمناطق الداخلية وعن طريقه تدخل الأعمال الحرفية كالجلود والصوف والقطن .

محور باب الجزيرة دار الامارة: وهذا المحور أيضا كما يتم الاتصال عبره مع الأسواق الخارجية ومنه تدخل الصنائع المستوردة[1] .

ولم تقتصر هذه النشاطات على المدينة فقط بل امتدت خارج أسوارها وقد صنفت هذه ال صنائع الى:

- حرفة انتاجية .
- حرفة تخص الخدمات .
- حرفة تخص التجارة والتسويق[2].

ومن الجماعات الحرفية نذكر:

الحدادون، الحواكة او نساجون الذين يصنعون النسيج الصوفي الخياطون، الجزارون هم من البلاد القبائل الزواقون، او الدهانون[3]، الكواشة اوالخبازون هم عمال من بلاد القبائل الطباخون هم عادة من بني ميزاب، البناءون وهم أغلبهم من بلاد القبائل، السمارون الذين يصنعون حذوات الجياد والبغال والحمير ويعالجون الحيوانات المريضة، بائع الخضر والفواكه الشواشية الفخارين وغيرها من الحرف[4].

[1] أمين محرز، المرجع نفسه، ص 186.

[2] عائشة غطاس الحرف والحرفيين لمدينة الجزائر , مقاربة اجتماعية واقتصادية , أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في التاريخ االحديث ,ج1 ,2000-2001 ,ص155

[3] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومة، الجزائر، 2005، ص338.

[4] صالح عباد، المرجع نفسه، ص 338.

وكان لكل حرفة طريقها وهي في نفس الوقت اختصاص عرقية أو قبلية، يهود مدينة الجزائر يحتكرون المطاحن العمومية والمخازن ويشتغل البسكريون حمالين أو مسيرين للحمامات العمومية ويشتغل الأغواطيون بالتنظيف ويحتكر سكان بلاد القبائل البناء الخ[1].

أما سكان الأطلس الصحراوي كانوا يصنعون البرانس والزرابي والحصر التي كانت تأتي بدخل طبيب لهم وللدولة، وكانت منسوجات منطقة شلالة مطلوبة لشهرتها وجودتها وكانت بعض القبائل لاتتمتع الا ما يكفيها وتبيعه في الأسواق المحلية [2]، وكان يصنع الفخار بندرومة والأحذية والزرابي بقلعة بني راشد والأدوات الجلدية بمناطق جرجرة وكانت منسوجات االمدن عادة أجود من منسوجات البادية .

كما يرجع الفضل في المحافظة على هذه المصنوعات المحلية المختلفة الى بعض الأسر من الخضر الأندلسيون واليهود، فهذه الطائفة اختصت بصناعة الجواهر والأحجار الكريمة[3] في مدن تلمسان والجزائر وقسنطينة وكانت هذه المدن مراكز صناعية، حيث كان لتلمسان مركز هام لصناعة الصوف كالأغطية والزرابي والمحارم الحمراء[4].

وكانت تنسج بالجزائر أقمشة من الكتان يلبسها الأهالي وتصنع شاشة من صوف وطن الجزائر، وصنع شاشية جاء بها الأندلسيون حيث كانوا يصنعون الشاشية المطرزة بالذهب والفضة .

وكانت توجد دكاكين الحرارين فيها أصناف المنتوجات الحريرية كالمحارم وحياك الحرير للنساء وصناعة دباغة الجلود ملونة تصنع منها الأحذية للرجال والنساء[5].

---

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص 339.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 154.

[3] سعيدوني والبوعبدلي، المرجع السابق، ص 70.

[4] أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 154.

[5] نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها الى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر، ص 145.

رغم هذا التنوع في الصناعة الى انها ضلت بدائية لم تعرف التطور بل تراجعت في أواخر العهد العثماني، أواخر القن الثامن عشر ويعود ذلك الى ثقل الضرائب المفروضة على الحرف فقد كانت كل نقابة مهنية ملزمة بتزويد الدولة بمبالغ مالية تحدد دون أخذ اعتبار بنسبة الارباح ومبلغ الفائدة وفي بعض الأحيان يفرض على الصناع تزويد البايلك بالمواد المصنعة[1]، بالاضافة الى عدم قدرة مصنوعات الجزائر على منافسة المصنوعات الأوربية ولا حتى المغربية والتونسية[2].

3-التجارة:

3-1-التجارة الداخلية:

عرفت الجزائر في العهد العثماني نشاطا تجاريا لفت أنظار الذين نزلوا بها وزاروها، وقد ترك الرحالة والسفير المغربي علي محمد التمقروتي الذي زار المدينة عام 1591 م وصفا لا يخلو من المدح: الجزائر عامرة كثيرة الأسواق فهي أفضل من جميع بلاد افريقيا وأعمر وأكثر تجارا أو فضلا وأنفذ أسواق وأوجد سلعة حتى يسمونها اسطنبول الصغرى[3] كما ذكر أيضا حسن الوزان أهمية الأسواق قائلا " الجزائر هي كبيرة جدا بها أسواق جيدة التنسيق لكل منها مكانها الخاص"[4].

وبهذا قد عرفت الجزائر حركة تجارية داخلية نشيطة منظمة تنظيم دقيق[5] خاضعة لوقاية صارمة من طرف البايلك من كل النواحي[6].

---

[1] سعيدوني والبوعبدلي، المرجع السابق، ص 62.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 155.

[3] أمين محرز، المرجع السابق، ص 190.

[4] عائشة غطاس، حرف وحرفين لمدينة الجزائر 1700-1830، مقاربة اجتماعية واقتصادية، اطروحة لنيل شهادة الدكتوره دولة في التاريخ الحديث ج1، 2000-2001، ص 259.

[5] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ماقبل التاريخ الى 1962، ج2، الجزائر، ط1، ص 195.

[6] أمين محرز، المرجع السابق، ص 194.

وقد ساهم في تنشيط هذه تجارة وجود تقاليد تجارية عريقة في أول العهد العثماني واليهود والأتراك والأهالي وعدة عوامل أخرى[1] .

هذا هو الاطار العام الذي سأنطلق منه في دراسة مذكرتي .

[1] سعيدوني والبوعبدلي، المرجع السابق، ص79.

المبحث الثاني: عوامل ازدهار التجارة الداخلية في الجزائر أثناء العهد العثماني

لقد كانت التجارة الداخلية في الجزائر مزدهرة وقد عزز التبادل التجاري عدة عوامل اهمها:

1-موقع البلاد الجزائرية:

بحكم الموقع الجغرافي للبلاد الجزائرية جعلها منطقة عبور وملتقى لتجارة السودان، ومكان لمقايضة بضائع المغرب العربي والأقطار العثمانية[1]، وهذا ما زاد في أهمية طرق التل التي تربط الحواضر الكبرى كقسنطينة والجزائر ومعسكر، وكما ساعد على انتعاش الواحات الصحراوية كمتليلي ورقلة وميزاب وعين صالح وتوات[2] مروراالقوافل عبر الأراضي الجزائرية نحو الصحراء والمشرق العربي او بلاد السودان[3] وكما ان قوافل الحج التي تم وصفها في كثير من الرحلات كرحلتي العياشي والدرعي، كانت إحدى الوسائل التي عملت على ازدهار طريق الواحات والتل وذلك لأن الحجاج كانوا يحرصون أثناء سفرهم على نقل البضائع من أقاليمهم ومبدلاتهم بمنتوجات البلاد الي يمرون عليها[4].

وعن أهمية هذه القوافل تذكر أن قافلة الحج التي تخرج من مدينة الجزائر كانت في أواخر العهد العثماني تتألف من 15.000 رجل و8000 جمل يتصدرها امير ركب الحجاج وتحريسها في طريقها الى الحدود التونسية مائتا فارس.

---

[1] بوسليم صالح، علوان عبد القادر، تجارة القوافل الصحراوية بين الجزائر وطرابلس الغرب على العهد العثماني، مجلة الحوار االمتوسط م ج 8 , 2007 ,ص 143.

[2] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 73.

[3] ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص 38.

[4] سعيدوني والبوعبدلي، المرجع نفسه، ص 73.

2-طبيعة البنية وتنوع المناخ:

أدى تنوع المحاصيل الزراعية [1] والانتاج الحيواني والصناعي[2] والاختلافات بين المناطق الى تنشيط التبادل التجاري وازدهاره، وخلق نوع من التكامل الاقتصادي بين أقاليم التل ومناطق الهضاب وجهات الصحراء ونواحي الأطلس الصحراوي[3]، وبفضل هذا التكامل ازدهرت المراكز العمرانية الواقعة عند ملتقى هذه الأقاليم أو التي تنتهي عندها الطرق الاتية منها المؤيدة اليها تؤلف مراكز تجارية مهمة مثل بوسعادة والبرواقية وبوغار وبسكرة، اوتشكل أسواقا رئيسية تقصدها القبائل المختلفة للتسويق انتاجها وشراء حاجياتها وتبادل أفكارها والتجارب والمعرفة [4].

كما ازدهرت أهمية أسواق التبادل الموسمي كسوق عين اللوحة قرب تيارت وسوق الأربايع جنوب التيطري والعثمانية قرب قسنطينة[5] .

3-تشجيع الحكام للتبادل التجاري:

تشجيع الحكومة الأسواق التجارية وتبادل التجاري سعيا لفرض نفودها على سكان الأرياف عندما تختلفون لهذه الأسواق، وحتى يتحكموا في القبائل التي ضلت ممتنعة عن سلطتهم [6]. عند الحاجة لمبادلة انتاجها الحيواني والزراعي في الأسواق الخاضعة لسلطة البايلك، وحتى يؤكد الحكام تفوذهم لهذه القبائل كانت تقام الأسواق الأسبوعية أو الموسمية، التي تعرف بالقرب من الحاميات العسكرية ومواطن فرسان المخزن ويعاقبون كل عشرة تسمح لنفسها بالتبادل التجاري خارج هذه الاسواق ففي سنة1825 م تعرضت

---

[1] سعيدوني والبوعبدلي، المرجع السابق، ص73..

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص 339.

[3] سعيدوني والبوعبدلي، المرجعالسابق، ص73

[4] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص344.

[5] سعيدوني، المرجع السابق، ص 39.

[6] سعيدوني، المرجع نفسه، ص 38.

قبائل جنوب التيطيري الى مهاجمة من طرف فرسان المخزن وفرق الحامية بسبب مقايضة القبائل لإنتاجها من الحبوب بأصواف وتمور القبائل الصحراوية المعادية للبايلك[1].

4-وجود تقاليد تجارية عريقة:

تمكن الأندلسيون من الاستحواذ على مقاليد التجارية في أول العهد العثماني بفضل رؤوس الأموال التي حملوها معهم من الاندلس أو التي حصلوا عليها نتيجة المشاركة في الغزو البحري وفداء الأسرى[2]، كما ان اليهود تمكنوا على السيطرة على تجارة الجزائر في الداخل والخارج نظرا لاستغلالهم ظروف الدولية ومعرفتهم بالأسواق الأوروبية وتواطؤ بعض الحكام معظم كالداي بابا حسان ومصطفى باشا من أجل تحقيق فوائد عاجلة فضلا عن اطلاعهم على العادات وتقاليد سكان المدن والأرياف.

[1] سعيدوني والبوعبدلي، المرجع السابق، ص 74.

[2] سعيدوني والبوعبدلي، المرجع، نفسه ص 74.

المبحث الثالث: طرق التجارة الداخلية

لقد كانت الحركة التجارية تتطلب طرق مواصلات فكانت البلاد الجزائرية باعتراف الفرنسيين مزودة بالطرق التي لم تكن معبدة بالزفت ولكنها كانت مزودة بالجسور[1]، فكانت هذه الطرق تختلف عن مثلاتها في القارة الأوروبية [2] فتمكن تصنيفها من حيث أن طبيعتها وأهميتها وحتى مسافتها وهي تنقسم:

1-طرق رئيسية:

عرفت ايضا بالسلطانية فكانت تربط بين الجزائر عواصم البايلك[3] وهي طرق تجارية كبرى[4] قسنطينة والمدية ومازونة ثم معسكر وعلى طول هذه المحاور وكانت تتوالى سلسلة من الانزال والقناطر والأبراج التي كانت تحرسها القبائل المخزنية[5] .

_الطريق الذي يربط مدينة الجزائر بالداخل المتمثلة في الطريق الشرقي الذي يربط باب عزون ثم يمر بقنطرة الحراش ثم ينحني الى الجنوب ليمر بخنشلة ثم البويرة ثم سهل مجانة ليصل مدينة قسنطينة خاصة بايلك الشرق[6] طريق الجزائر قسنطينة .

_وهناك طرق ذات اتجاه أفقي رابط بين شرب البلاد وغربها أهمها طريقان:

_طريق التل: الواصل بين تلمسان والجزائر وقسنطينة .

_طريق الواحات الصحراوية المنطلقة من تافلاليت والرابطة بين عين صالح ومتليلي ورقلة وغات[7].

---

[1] عبد الله شريط ومحمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، ط1 ., مكتبة البحث، قسنطينة، ماي 1925، ص 151.

[2] العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 27.

[3] أمين محرز، المرجع السابق، ص 193

[4] العربي الزبيري، المرجع االسابق، ص 27.

[5] أمين محرز، المرجع السابق ص 193.

[6] العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 27.

[7] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 38.

_طريق غاط وعين صالح الجبلي، وهو صعب جدا ولا يقطع في أقل من 20 يوما.

_طريق غاط عين الصالح السهلي، وهو أطول من الأول ولكنه أسهل ويقطع في حوالي أربعين يوما[1].

_وهناك اتجاه آخر رأسي لطرق التبادل التجاري الداخلي يصل بين التل والصحراء باعتبار ان كل من الإقليميين مكمل للآخر اقتصاديا وبشريا[2].

_الطريق القطري الغربي يربط وادي سوف بالعاصمة ويمر بمدينتي بسكرة وبوسعادة[3].

2-طرق ثانوية:

كانت تربط بين الجزائر وأهم مدن وقرى دار السلطان وقد عرفت عنابة خاصة من طرف الحكام الذين أنشأ عليها العديد من الجسور والعيون مما يسهل كثيرا تنقل، ونقل البضائع من والى العاصمة وكانت الطرق الأكثر ارتيادا هي[4]:

- طريق البليدة وطريق القليعة وطريق برج سباو ودلس وطريق شرشال وطريق بين شرشال وملیانة .
- طريق الجبال الرابطة بين برج الحراش والمدية [5].
- طريق بين الجزائر ووهران تستغرق المسافة عشرة أيام .
- طريق بين الجزائر ويستغرق تسع أيام[6].

[1]العربي الزبيري، المرجع السابق، ص28.
[2]ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 39.
[3]العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 28.
[4]أمين محرز، المرجع السابق، ص 193.
[5]أمين محرز، المرجع نفسه، ص 193.
[6]عبد الله شريط ومحمد الميلي، المرجع السابق، ص 151.

بالإضافة الى الطرق البرية كانت هناك طرق بحرية حيث يتم نقل السلع ولكن بدرجة أقل عن طريق الملاحة الساحلية بين المدن المطلة على البحر[1] .

وقد نتج عن هذا التبادل بين شرق البلاد وغربها تدعم المدن الداخلية كتلمسان وقسنطينة وكما حافظت الواحات الصحراوية على مكانتها التجارية ومركزها العمراني .

وكما ينتج عن تبادل بين الشمال والجنوب إزدهار المراكز العمرانية الواقعة بين التل والصحراء كبوسعادة والبراقية وبوغار وبسكرة وازدياد أهمية أسواق التبادل الموسمي كسوق اللوحة قرب تيارت والربايع جنوب التيطري والعثمانية قرب قسنطينة[2] .

كما كانت الطرق الرئيسية تؤمن في الوقت نفسه حركة المبدلات التجارية وتنقل موظفي الادارة والمحلات الموجهة لجمع الضرائب[3] .

كما ساهمت الطرق في تنقل الأفراد ونقل البضائع من والى العاصمة.ومن هذه الطرق الرئيسية أيضا على الشريط التلي:

- طريق الجزائر قسنطينة .
- طريق الجزائر وهران.
- طريق جزائر المدية .

طرق رئيسية نحو الداخل باتجاه الصحراء هي:

- طريق معسكر البيوض .
- طريق قسنطينة توفورت.
- طريق المدية بوسعادة غرادية .

[1] العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 28.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص –ص 38-39.

[3] أمين محرز، المرجع السابق، ص 193.

هناك طريق يمتد من الوادي بسكرة الجزائر وثانية من ميزاب، الأغواط، قسنطينة[1] .

اما عن وسائل النقل فهي تختلف من مكان لآخر ففي التل يستعمل التجار الجمال والبغال للسلع والخيل للأشخاص في الصحراء يستعملون الجمال والحمير المصرية لهما معا.

وهناك طريقتان للقيام بعملية النقل [2] القوافل التجار الشهرية[3] لا تربط بينهم سوى مصالح الطريقة الثانية وهي الأنجع أو القبيلة السيارة تنقل بكاملها وهي أبطأ من الأولى ولكنها أضمن بالنسبة للتجار[4].

نستخلص من خلال دراسة الأوضاع الاقتصادية للجزائر الزراعة والصناعة أنه هناك تنوع في المنتوجات الزراعية والمصنوعات المحلية .

_ساهمت الجالية الأندلسية وطائفة اليهودية في ممارسة الزراعة والصناعة ساهم بشكل كبير في تطور الاقتصاد الجزائري.

_بالرغم من عدم اهتمام السلطات المحلية بنكبات والنكبات الطبيعية كالجفاف والأمراض والمجاعات وعدم تطوير هذه الزراعان والصناعات إلى أن هذه المنتوجات حظيت شهرة حالية .

_كل هذه العوامل أدت الى حدوث تجارة داخلية من أجل إحداث توازن اقتصادي.

_رسمت التجارة الداخلية طرق تجارية ومواصلات لربط العلاقات بين الجبال المدن والأرياف.

---

[1] بلبراوات بن عتو، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، سنة 2007-2008، ص 16.

[2] العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 28.

[3] بلبراوات بن عتو، المرجع السابق، ص 16.

[4] العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 28.

الفصل الثاني

ملامح التجارة الداخلية

المبحث الأول: الأسواق والمرافق التجارية

المبحث الثاني: أهم السلع والمبادلات التجارية وأسعارها

المبحث الثالث: مساهمة اليهود في التجارة الداخلية:

ان ملامح التجارة الداخلية في الجزائر ابان العهد العثماني، تتميز بتنوع النشاط التجاري الداخلي في الأسواق والمرافق والمراكز التجارية، حيث تتبادل فيها مختلف السلع والبضائع وتتم فيها المبادلات التجارية بين مدن وأرياف الايالة، وقد ساهم اليهود بشكل كبير في التجارة الداخلية ونشطو فيها بشكل واسع.

المبحث الأول: الأسواق والمرافق التجارية

يتوزع النشاط التجاري في الجزائر في العهد العثماني في مختلف المدن الجزائرية، التي عرفت حركة تجارية واسعة، تجلت في الاسواق المنتشرة في مختلف المدن والمحلات التجارية، الحوانيت والمرافق العامة والفنادق والحانات الرحبات والمعارض[1].

1-الأسواق:

ابرز مظهر تجاري يظهر في الأسواق الاسبوعية المحلية او الجهوية والموسمية والسنوية:

الأسواق المحلية أو الجهوية [2]: لقد كانت هذه الاسواق تعقد أسبوعيا، ففي كل قرية أو بلدة صغيرة كان ينظم سوق يتم فيه تحديد في يوم من أيام الأسبوع، ولا يكون فيه سوق في قرية أو بلدة صغيرة في بقية المنطقة وذلك حتى يتمكن كل سكان المنطقة من الاستفادة من جميع الأسواق[3]، وتتناول كل ما يحتاج اليه السكان من منتوجات ومصنوعات محلية فيأتي اليها الناس للبيع والشراء[4]. لقد كانت هذه الأسواق تقام في ساحة كبيرة ومن بعض القرى المركزية أو خارج المدن، يأتوها المنتجون والمستهلكون من باقي المناطق القريبة وهي بالإضافة الى دورها التجاري تلعب دور ثقافي هام اذا يقصدها

[1] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 336.

[2] العربي زبيري، المرجع السابق، ص 23.

[3] عبد الله شريط ومحمد الميلي، المرجع السابق، ص151.

[4] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الإحتلال، ط3، شركة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص39

المداحون من مختلف انحاء البلاد يقصون على الجماهير أنواعا من الأقاصيص الدينية والتجارية[1] .

كانت الأسواق الأسبوعية والموسمية في مدينة الجزائر تتركز في شارعين رئيسين، أحدهما يمتد من باب عزون الى باب الوادي والآخر من وسط المدينة وينحدر نحو المرسى، في شارع الأول نجد سوق الكتان، سوق الزيت، سوق الشمع، سوق الفحم، سوق الحرايرية، سوق الخشبية، سوق الحديد، سوق النجمات، سوق الفحم، سوق الصباحين، سوق الخضارين ورحية الزرع وفي شارع الثاني توجد عدة أسواق أخرى

من جهة منها سوق السمن، سوق القيصارية[2]، سوق الدخان والعطارين[3].

لقد كانت الجزائر عامرة كثيرة الأسواق أفضل من جميع بلاد افريقية وأعمر وأكثر تجار وفضلا وأنقذ أسواقا وأجود سلعة ومتاعا حتى يسمونها اسطنبول الصغرى[4] .

ولقد أشاد الحسن الوازن عام 1516 بأهمية الأسواق العمرانية والاقتصادية قائلا لها أسواق جيدة التنسيق لكل منها مكانها الخاص[5] .

قائمة الأسواق:

سوق البايوجية .

سوق الذكير

سوق اللوح

[1] العربي زبيري، المرجع السابق، ص24.

[2] حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، ط1، 2008ص193.

[3] سعيدوني، البوعبدلي، المرجع السابق، ص 72.

[4] المولاي بلحميسي، الجزائرمن خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، المكتبة الجزائرية، الجزائر، 1981، ص57.

[5] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص258.

سوق السمن

رحبة الزرع

سوق الكتان

سوق العطارين [1]

سوق البرادعية

سوق الجمعة

سوق الحديد

سوق السمارين

سوق العنصرية

سوق المقاسية

سوق الكبير

الملاحين [2]

سوق الفكاهين

سوق القبائل

سوق باب البحر

سوق الحاكة

سوق الحدادين

[1] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص338.

[2] عائشة غطاس، المرجع السابق ص-ص260-261-262 .

سوق الكتان

سوق الغزل[1]

خريطة الأسواق[2]

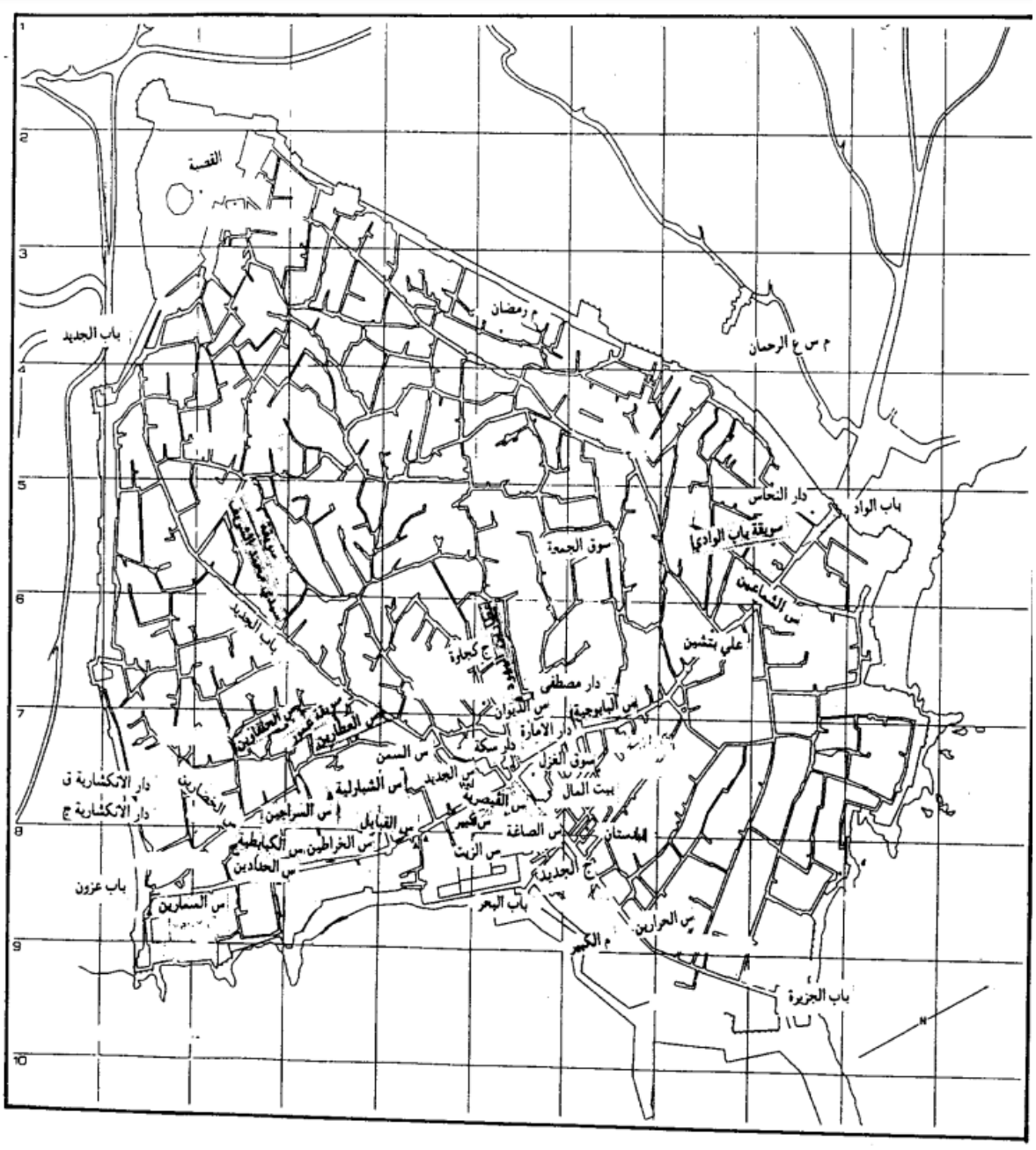

[1] اميين محرز، المرجع السابق، ص 192.

[2] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 263.

وكانت هناك ايضا أسواق أسبوعية تعقد في مختلف المناطق التلية، بالتشجيع من الإدارة فكانت الأسواق أحد الوسائل التي إعتمدها النظام لإخضاع القبائل وأخذ الضرائب منها، وجد بالقلائل الصحراوية الى الأسواق التلية وأهم الأسواق:

_دار السلطان: كانت الأسواق بها تقام في يوم من أيام الأسبوع في كل القيادات والمدن التابعة لها بالبليدة وبوفاريك.

_بايلك التيطري: فيها عدة أسواق العذاورة، وأولاد مختار وأولاد عنان وأهمها سوق الربايع واقعة جنوب المدية .

_بايلك قسنطينة: سوق أولاد عبد النور، الحراكته والسقنية وتلاغمة أهمها سوق وادي العثمانية السنوية بالقرب من قسنطينة [1].

_بايلك الغرب توجد يبها عدة اسواق منها الجعفرة سعيدة، واولاد عباس واولاد الاكراد بالشلف واولاد الشريف بالثنية الاحد اهمها سوق اللوحة بالقرب من تيارت .

_منطقة القبائل اشتهرت بعدد أسواقها كانت تعقد في كل اعراشها، قدرت في بداية الاحتلال بثمانية وستين سوقا منها خمسة وخمسون في قبائل الغرب بها وأهم الأسواق بها موجودة فبي منطقة بغلية وسوق وادي الدفالي، اما قبائل جرجرة الممتنعة فكانت ترسل مفاوضين الى مدينة الجزائر قصد الحصول من الأغا على رخصة التنقل الى الأسواق وذلك بعد دفعهم غرامة[2] .

حراسة الأسواق: لقد أعطى الحكام عناية بالغة لتنظيم الأسواق وتسييرها، وتميزت حراسة الأسواق بدقة متناهية اعطيت لموظفين عرفوا بالأمناء، فمهمة حراسة الأسواق تخضع للأمناء من قبل أعيان، فأصحاب الحوانيت او المحلات هم من يتحملون العبئ المالي

[1] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص342.

[2] أرزقي شويتام، المرجع نفسه، ص342.

للحراسة فكل دكان ملزم بتقديم رسم شهري مقابل نشاطه التجاري وتحديد قيمة هذا الرسم ارتبط نشاط كل سوق وحركته وأهميته وموقعه[1] .

البساكرة والحراسة الليلية: كان البساكرة مكلفين بحراسة الدكاكين والأسواق ليلا، وكانوا ينامون امام أبواب الدور والدكاكين التي يتولون حراستها فان سرقت اح داها فانه عليهم تعويض صاحبها[2].

وكان في الجزائر عدد كبير من البسكريين يعهد اليهم مراقبة الشوارع والحبوب الداخلة في اليل وحسب بعض الكتابات التاريخية تقر أن حراسة البساكرة بالمدينة امتدت الى الأسواق[3].

2-الحوانيت التجارية:

المقصود بالحانوت محل التاجر وورشة الصانع، وهي اساس النشاط الاقتصادي في الاسواق وفي الاحياء التجارية على سواء وهناك حوانيت تختص في صنعة معينة وتوجد في الاسواق المخصصة لذلك ونوع اخر يبيع كل شيء أو يختص في بيع المواد الغذائية[4].

وكان بالجزائر كثيير من دكاكين أي حوانيت[5] فى الربع الأخير من القرن السادس عشر تضم حسب هايدو حوالي 2.000 حانوت، توزعوا على نحو ستين سوقا بين صغير وكبير فضلا عن تجمعات تجارية جوارية اصغر حجما وجدت خارج الفضاء المخصص

[1] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص268.

[2] امين محرز، المرجع السابق، ص 155.

[3] بلبراوات بن عتو، المرجع السابق، ص 129.

[4] أحمد سلطاني، الحوانيت والمرافق العامة في مدينة الجزائر العثمانية، جامعة المدية، العدد 7، ص214.

[5] نور الدين عبد القادر، تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر، ص145.

لأسواق عرف بعضها بالسويقة، وبعضها بالحوانيت كان الهدف منها تلبية حاجات السكان دون كثير عناء[1]

الحوانيت التجارية في مدينة الجزائر كانت تمتد من الشارع الرئيسي الممتد من باب عزون إلى باب الوادي، وكانت عامرة بعدد لا يحصى من الحوانيت كان اصحابها يبيعون فيها السلع المختلفة وكل فئة اجتماعية متخصصة فكان في بيع سلعة معينة.

أما دكاكين[2] التجار من الأهالي فهي عبارة عن ثقوب مربعة تغلق في الليل بباب خشب.

جدول لبعض الحوانيت والسويقات في الجزائر.

السويقات	الحوانيت
سويقة باب الوادي	حانوت الدخان حانوت الخضر
سويقة عمور سويقة سيدي محمد الشريف	حانوت العطارين: - حانوت لبيع العطرية قرب حمام الديوان - حانوت قرب جامع كتشاوة - حانوت قرب حمام بسبوعة حانوت الحلاقين: - حانوت بالشماعين - حانوت قرب باب عزون - حانوت أسفل جامع علي بتشيني حانوت الخياطين: - حانوت سويقة عمور - حانوت قرب القهوة الكبيرة - حانوت قرب باب البحر

رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية:

كان البايلك يفرض على حوانيت التجار والسلع التي تدخل الأسواق المدينة رسوما متنوعا على يد أمناء وخوجات معينين، وخارج المدن كانت الأسواق الريفية تحت إشراف

[1] أمين محرز، المرجع السابق، ص 191.
[2] ينظر االملحق رقم 1 ص 78.

قائد يحافظ على الامن ويراقب البضائع المعروضة، وتحصل على الرسوم المستخلصة على البيوع المكوس لصالح البايلك[1].

وكذلك كان كل دكان ملزم بتقديم رسم شهري مقابل نشاطه تجاري قدر عشية الاحتلال ب 30 سنتيم عن كل مكان[2].

3-المرافق العامة: وهي التي تقدم بعض الخدمات في النشاط التجاري منها:

3-1-الفنادق: جمع فندق اي محل نزول المسافرين وفيه بيوت تكون عادة في الطابق[3]، هي منشآت ذات طابع تجاري فكانت بنايات كبيرة نوعا ما اشتملت فناء أو عدة أفنية ومخازن للبضاعة أو عدة من الغرف ينزل بيها التجار والمسافرين الذين يتوقفون بمدينة الجزائر[4]، وعادة ما تكون الفنادق متخصصة في بيع مادة معينة، وتكون هذه الفنادق أماكن لاجتماع وتبادل البضائع وعقد الصفقات ومن أهمها فندق إبن تركية خارج باب عزون، فندق الروز، فندق القهوة الكبير وفندق الرزقي[5] وفندق الزيت وفندق الشماعين وكان على رأس هذه الفنادق قائد أو امين يسيرها[6] .

كما أن الفنادق تضم طابق أو طابقين وتضم محلات يستغلها التجار والحرفيون، وكان في بعضها اصطبلات تمكن للتجار[7] الذين يرتادون المدينة بالماشية والدواب أن ينزلوا بها وهذه الفنادق متخصصة فى التجارة وفي البيع بالجملة ايضا، حيث أن الفندق الواقع أسفل جامع حسن باشا كانت تمارس فيه نشاطات تجارية أشتمل على ثلاثة عشر حانوتا أما

---

[1]أمين محرز، المرجع السابق، ص 195.

[2]ناصر الدين سعيدوني المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص33.

[3]نورالدين عبد القادر، المرجع السابق، ص146.

[4] أمين محرز، المرجع السابق، ص193.

[5] ناصر الدبن سعيدوني، المرجع السابق، ص72 .

[6] أحمد سلطاني، المرجع السابق، ص316.

[7]بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص 81.

الفندق الصغير[1] فقد ضم ستة حوانيت وخصصت بعض الفنادق لأغراض متعددة كفندق المكاويين الذي كانت مخصصا لإقامة الحجيج الذين يتوقفون بمدينة الجزائر أثناء رحلتهم إلى البقاع المقدسة .

3-2-قائمة الفنادق داخل وخارج المدينة:

- فندق باب عزون
- فندق باب الوادي
- فندق البايلك
- فندق بن تركية خارج المدينة
- فندق الجديد
- فندق الذهب
- فندق السوق الجديد
- فندق العسل[2]
- فندق المراجيني
- فندق العزازة
- فندق يكي مسلمان
- فندق الزيت
- فندق الحبس [3]
- فندق رحبة الشعير
- فندق القهوة الكبير وكان بطابقه الأرضي محلات تجارية
- فندق المحستب

[1] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص-ص270-271.

[2] عائشة غطاس، المرجع، نفسه ص-ص272-273.

[3] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص338.

- فندق العزازة به زريبة ومحلات لبيع الأحزمة وبعض السلع مستوردة من تلمسان[1].

جدول المرافق والفضاءات التجارية في مدينة الجزائر[2]:

الفنادق	الأسواق	الكوشات
فندق باب عزون	سوق السمن	كوشة مقابلة لفندق الغرازة
فندق المرجني	رحية الزرع	كوشة باب البحر
فندق باب الوادي	سويقة عمور	كوشة وريدة
فندق العزازة	سوق الجمعة	كوشة الوفيد باب جديد
فندق يكي مسلمان	سوق القبايل	كوشة زنقة الجيجلية
فندق الزيت	سوق الحاشية	كوشة كشاوة
فندق الحبس	سوق الدكير	كوشة حمام صالح
الحمامات	سوق اللوح	كوشة الدروج سويقة عمور
حمام باب الوادي	سوق التمافين	كوشة حمام الصغير
حمام الجنينة	سوق العطارين	كوشة حمام طاق طاق
حمام طاق طاق	سوق البابوجية	كوشة الناصري
حمام القصبة	سوق الحوت	كوشة بورعدة
حمام الصغير	سوق الكتان	كوشة دار سنتي
حمام الفرون	دار اللحم	
حمام الفوطة		
حمام المالح		
حمام السبوعة		
المقاهي		
مقهى كبير		

[1] بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص 82.

[2] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص338.

المبحث الثاني: أهم السلع والمبادلات التجارية وأسعارها

أدت الاختلافات بين المناطق من حيث الإنتاج الزراعي والصناعي والحيواني[1]، الى تنوع وتوفر المنتجات الزراعية والصناعية والحيوانية وإلى ازدهار النشاط التجاري[2]وهذا مكان سببا أساسيا في قيام التجارة الداخلية[3]، فأصبحت المدن التجارية الجزائرية مراكز تجارية مهمة يؤمها الأهالي من مختلف الجهات لشراء حاجاتهم الزراعية وبيع إنتاجهم الزراعي والصناعي والحيواني وهذا ما خلق نوع من الترابط[4]، حيث كانت المبادلات بين الريف والمدينة وبين المناطق الجبلية والسهلية وبين التل والجنوب [5].

فكانت مدينة الجزائر في شارع الممتد من باب عزون إلى باب الوادي عامرة بعدد من الحوانيت كان أصحابها يبيعون فيها السلع المختلفة، حيث كان الأهالي يبيعون فيها المواد الغذائية في خين كان الأندلسيون يبيعون البرزاة أما اليهود فكانوا يبيعون المجوهرات[6] .

وكانت القوافل تقصد مدينة الجزائر من مختلف جهات الوطن محملة بمختلف أنواع المنتجات الزراعية، كالخضر والفواكه والزيت والتمر وغير ذلك وتدخل من باب عزون[7].

فكانت رحبة الزرع في مدينة الجزائر مخصصة لبيع الأغراض، فهو المكان الذي تلتقى فيها القوافل التجارية القادمة من مختلف أنحاء البلاد ومحطة تنطلق منها القوافل إلى

[11] صالح عباد، المرجع السابق، ص339

[2] أرزقي شويتام، المرجع االسابق، ص335.

[3] صالح عباد، المرجعالسابق، .ص 339.

[4]أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص335.

[5]صالح عباد، المرجع السابق، ص339.

[6]أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص336.

[7]عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، ماقبل التاريخ إلى 1962 الجزائر خاصة، ج2، ط7، الجزائر1994.ص195.

الجهات المختلفة، وهناك قائد دائم في باب عزون لاستخلاص الرسوم من أصحاب القوافل الداخلة والخارجة[1] .

1-الواردات الصادرات بين المدن وأرياف الايالات:

مدينة الجزائر كان يشحن إليها الحبوب والفواكه العنب والعسل والتين والزيت من شرشال[2].

كما كان تجلب لها القمح والشعير والشمع والعسل والصوف والجلود وكذا العنب من دلس[3].

كما كان أيضا سكان البليدة يصنعون قماش المناديل تباع في مدينة الجزائر وتستورد الجزائر[4] من البليدة والصوف والبرانس والقرامد.

وتأتي مدينة الجزائر سكان الأطلس البلدي بالعسل والشمع .

المصادر أنه كان للدولة حوالي 12موزعة في متيجة يحتوي كل منها على 60 أو 70زوجا من البقر، وهي التي كانت توفر الحليب والزبدة والجبن إلى العاصمة.

ولقد كان سكان منطقة جرجرة يصنعون الزيت ويرسلون به إلى مدينة الجزائر عن طريق ميناء بجاية أو عن طريق البر وسكان الأطلس الصحرواي، فقد كانوا يصنعون البرانس والزرابي والحصير التي كانت تأتي بدخل طيب لهم وللدولة، وكانت منتوجات منطقة شلالة مطلوبة لشهرتها وجودتها وكانت بعض القبائل لاتصنع مالا يكفيها وتبيعه

[1] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص339.

[2] سعيدوني اوبوعبدلي، المرجع السابق، ص49.

[3] أمين محرز، المرجع السابق، ص195.

[4] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص53.

في الأسواق المحلية وأهم ما يباع في هاته الأسواق العسل والزبدة والصوف والحيوانات والحبوب والخيام[1].

وكثيرا ما تأتي المواد الأولية لمنتجات العاصمة من مناطق أخرى كمنطقة عنابة وكانت مصنوعات العاصمة تباع في منطقة التيطري ومتيجة[2] .

ولقد كانت التجارة في الجزائر رائجة وأن إنتاج العسل والسمن فيها كثير يتزود به منها إلى البلدان[3]

قائمة لبعض واردات مدينة الجزائر من الأسواق المحلية[4]:

بجاية	الخشب–الحديد–الادوات الحديدية
بسكرة	الجمال–التمور–الحناء–الحايك
البليدة	الصوف–البرانس
تلمسان	الحايك–البرانس
بايلك التيطري	الصوف–الاغنام–
جيجل	الخشب
دلس	العنب
أوطان دار السلطان	الخضر–الفواكه–الخشب–الفخار
شرشال	العسل–العنب–الزبيب–التين
الصحراء	ريش النعام–الجمال–التمور

[1]أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص–ص152–153–154.

[2]سعيدوني والبوعبدلي . المرجع السابق. ص49.

[3] عبدالرحمان الجيلالي، تاريخ المدن الثلاث الجزائر–المدية–مليانة في موسمها الألفي 330–1370هـ–370–1971م، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع 2007، ص213.

[4]امين محرز، المرجع السابق، ص– ص194–195.

عنابة	المرجان–التبغ–الزبدة
بايلك الغرب	الحبوب – الخيل – الملح
بلاد القبائل	التين المجفف–الزيت– الزيتون–الصابون–الفحم.
قسنطينة	القمح – الصوف –جلود الماعز– البرانس –الزرابي
القل	الشمع–الزبدة–الزيت–التين.
معسكر	القرمز.

كما كان أهل الريف ينقلون منتجاتهم الفلاحية إلى السوق من الخضر والفواكه والحبوب والحيوانات والزيتون والعسل والجلود والأصواف .ويشترون من سكان المدن المحاريث والمناجل والفؤوس والأقمشة والأواني والحلي والمواد الغذائية [1].

حيث يتم تبادل منتوجات الصحراء المتمثلة في التمور والماشبة والأصواف وريش النعام بمنتوجات التل المتمثلة أساسا في الحبوب والزيوت .

كما يتم أيضا تبادل منتوجات المناطق الجبلية بمنتوجات المناطق السهلية[2] فكان تجار بوسعادة يقصدون منطقة القبائل الشرقية التي تلتقي فيها القبائل الشمالية والجنوبية لشراء الزيت وبيع ما يزيد عن حاجاتهم منها لقبائل أولاد نايل التي تتولى بدورها نقلها إلى وادي ميزاب [3]، كما أن هناك الكثير من سكان بني عباس ومجانة يبيعون زيتهم في بوسعادة مقايضة بالصوف[4].

كما كانت قبائل جرجرة ترسل المفاوضين إلى مدينة الجزائر قصد الحصول من الآغا على رخصة التنقل إلى الأسواق وذلك بعد نقلهم دفعهم غرامة مالية قيمتها ستمائة

[1] عبدالله شريط محمد الميلي، المرجع السابق، ص151.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص339.

[3] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص393.

[4] صالح عباد، المرجع السابق، ص339.

ريال بوجو[1] كما أنه في شهر ماي ينزل قبائل جرجرة إلى مدينة بوسعادة حامليين معهم منتوجات صناعتهم المتمثلة الأطباق الكبيرة والملاعق التى تصنع من الخشب وسيوف فليسة ومجوهرات بني ينس والتين والزيتون فيستبلونها مقابل جزات الصوف، يتقدمون أحيانا حتى عين الريش والأغواط لنفس الغرض من جهتهم، .. تجار بوسعادة على تقرت وسوف، كما أنه لبوسعادة سوق يومي يلتئم فيه رحبة النوادر من بين ما يباع فيه الملح الذي يشتريه أولادسلامة ليبيعوه في أسواق أسواق سور الغزلان[2].

كما كانت القبائل يبيعون المعز والشياه وفي المدن وكانت بالقبائل الأشجار المثمرة كثيرة فيحتفظون بثمارها ويبعونها لسكان المدن فيالاسواق.

وتجتمع القبائل المختلفة في الأسواق حيث تمشي إليها ساعتين أو ثلاث ساعات لتبيع سلعها ومواشيها وأن من عادات البلاد أن تنتقل الأسر من بعيد إما لتبيع أو تشتري بضاعة أو سلعا مختلفة وتنقل الصوف والزبدة والعسل على البغال[3].

وكانت القبائل تنظم قوافل جماعية لنقل سلعها وإنتاجها من التين المجفف والزيت إلى عنابة وقسنطينة وكانت تعود محملة بالحبوب والمواشي[4].

وبني ميزاب يأتون مدينة الجزائر لبيع اللحوم والفحم[5] كما كانت تموره تشتهر بإنتاجها الكثير من المواد الأولية وبمنتوجاتها من الأقمشة الصوفية والكتانية وكذلك بسكرة كان تحمل إليها منتوجات إقليم الزيبان قصر الطير التي تصدر عن طريقها منتوجات الحضنة والهضاب العليا[6].

---

[1]أرزقي شويتام، المرجع نفسه ص392.

[2]صالح عباد، المرجع السابق. ص 340.

[3]حمدان خوجة، المصدر السابق، ص-ص 24-25-33

[4] أرزقي شويتام، المرجع السابق. ص342.

[5] حمدان خوجة، المصدرالسابق، ص 60.

[6]سعيدوني والبوعبدلي، المرجع السابق، ص50..

وكذلك مدينة القل كانت تستقطب منتوجات قسنطينة[1] من القمح والصوف جلود الماعز البرانس والزرابي[2].

وكما كان سكان متيجة يبيعون الحليب في مدينة الجزائر وكان سكان تلمسان تجار وفلاحون في أرضهم وتصنع فيها المحارم وتباع في كامل أنحاء البلاد[3] .

أما وهران تعتبر محط تجارة رائجة ومستودعا لمختلف السلع والبضائع ومقصد للقوافل البرية[4] ووضعها الجغرافي جعل من سكانها تجارا وذلك لما في التجارة من منافع لأن الباي كان مهتم بها كما يأخذ الباي من التجار رسما مقار من السلع ويبيع هذه البضائع إلى السكان نقدا أو مقابل مقابل حبوب ومواشي كالأبقار والأغنام وبهذه الحالة يكون الباي ايضا تاجرا[5] وكان الوهرانيون يستخرجون الملح وتأتي به السفن إلى مرسى الجزائر وتشتريه الحكومة وتبيعه إلى الأهالي[6] .

كان سهل اغريس المصدر الرئيسي للحبوب في كامل الغرب الجزائري[7] .

أما تجارة سكان الصخرى فاعتمدت على المبادلات ذات الشكل البدائي بأسلوب المقايضة ونادرا ما يستعمل النقود بين قوافل التجار المحملة بالعبيد والعاج وريش النعام [8].

[1] سعيدوني والبوعبدلي، المرجع السابق، ص 50.

[2] أمين محرز، المرجع السابق، ص 195.

[3] حمدان خوجة، المصدر السابق, ص – ص 53-57.

[4] محمد بن الميمون الجزائري، التحفة المرضية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، ط2، الجزائر، 1981، ص320.

[5] حمدان خوجة، المصدر السابق-ص 58-59.

[6] نورالدين عبد القادر، المرجع السابق، ص 145.

[7] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص152

[8] العربي الزبيري، المرجع السابق، ص109.

2-الأسعار:

كل ما يباع من مأكول وشروب وملبوس ومصنوع سعره معين محدود والمحتسب وأعوانه يتفقدون ولا يهملون شيئا.[1]

وكانت اسعار الأغذية مراقبة من طرف الدلة وهنا ... قسم وضعه الداي حين توليه كان يتعلق بالمحافظة على قوانين السعر وقد أخذ بعض الدايات هو الواجب حرفيا، فالداي يواهيم ذهب مرة الى دكان متنكرا في هيئة خادم وهذا ليتأكد من مدى صحة ما كان يشاع من ان صاحب الدكان كان يبيع الخبز والارز بأسعار تفوق الحد المقرر وقد جلب الرجل للمحاكمة في الحال حين اكتشف حقيقته[2] وكانوا يعاقبون كل من لا يراعي الاسعار المعينة [3]

كما كانت الاسعار تختلف من المدينة الى الريف فالأسواق في المدن كانت مراقبة مثل الاسعار لذلك لم يكن الاستغلال كبيرا اما في الريف كانت المراقبة ضعيفة لذلك غرق الفلاحون في الشقاء وكانوا هدفا للاستغلال، كما ان انتاجهم الضعيف كان ليستهلك في الضرائب.[4]

[1] نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص147.

[2] ويليام سبنتر، المرجع السابق، ص132

[3] نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص147.

[4] ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص156.

جدول بأسعار بعض المواد المتداولة

الحاجات المتداولة	الأسعار
المواشي والحيوانات الداجنة	4 او 5 ريال
البقرة الواحدة	5 او 6ق
	8 صوردي
الخروف الواحد	5 ث.ب
	10 صوردي
	4ف
الخروف: الربع منه او الطابق	20 الى 24 صوردي
	30ص في الشتاء
الخروف: الكيلو منه	2ص
الدجاجة الواحدة	1ب او 9 صو
زوجا حمام	10 فل
بيضة واحدة	1.6فل
المواد الغذائية	
القمح: هكل الصاع	على الاكثر 8ف
	من 1ر الى 1.5ف
الخبز: النوع الرفيع	خبزة 10 اوقيات- 1صو
النوع الرديء	من الشعير للعساكر 10 خبزات-1ص
الملح: الرطل	2ص
الربيعة	51 در او 20 صو
الطماطم	100 حبة- اف
الخيار	100 حبة-1ف[1]
الكبش	خمسة اثمان
الكبش الكيلو منه	1 صوردي
الزبدة زوج كيلو او ازيد	ربع ريال
التمر: الرطل	بريالين ونصف [2]

[1] سعدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 294.

[2] صالح العنتري، المصدر السابق، 32

أسعار المواد الغذائية في مدينة الجزائر

العسل: رطل 24 وقية القنطار	168.12 ريال
السمن رطل 27 وقية القنطار	168.12 ريال
الزبيب رطل 27 وقية القنطار	168.12 ريال
قسطل يابس الرطل 27 وقية القنطار	167.12 ريال
قسطل اخضر الرطل 18 وقية القنطار	112.4 ريال
البلوط الاخضر الرطل 182 وقية	
البندق الرطل ب 18 وقية القنطار	112.4 ريال
اللحم رطل 18 وقية القنطار	112 ريال
الزيتون لكل رطل 18 وقية قنطار	112.2 ريال
دقيق قنطار عطاري[1]	100 ريال
الجبن 18 وقية	
دلاع 18 وقية	
الخبز عشرون وقية	بدرهم

[1] جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500- 1830، طبعة خاصة، الجزائر، وزارة المجاهدين، ص97-98.

المبحث الثالث: مساهمة اليهود في التجارة الداخلية:

بالرغم من وجود عدة فئات أجنبية مسيحية فان الجماعة النشطة التي ارتفع شأنها في الجزائر هي جماعة اليهود لان اليهود كانوا يتعاملون مع الداي وقادة الجيش[1] فقد أشارت الكتابات التاريخية الى وجود طائفتين يهوديين بالجزائر العثمانية[2] تتكون من طبقة تجارية غنية جدا وطبقة فقيرة جدا تتوسطها طبقة التجار الصغار والحرفيين .

حيث استولت الطبقة الغنية اليهودية المتكونة أساسها من اللفورنيون والاوربيين[3] على التجارة كبيرة الحجم[4].حيث كان من يعينهم بعض كبار التجارو توجد ثلاثة أحياء يهودية وهي:

_حي في أعلى باب عزون باتجاه باب الحديد

_حي في أسفل طريق باب عزون باتجاه باب الجزيرة

_حي بقرب باب الوادي .

يتركزون بطريق باب عزون التي بها دار اللحم برتقة اليهود التي شهدت مجزرة بحقهم سنة 1805 في عهد الداي مصطفى باشا[5].

أما الطبقة الثانية هي الطبقة الفقيرة جدا تتوسطها طبقة التجار الصغار والحرفيين[6] هي طائفة اليهود المحليين[7] أو المور حسب لوجي ديجي تاسي الذين مارسوا أشطة تجارية

---

[1] عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي منذ البداية الى غاية 1962، دار الغرب الاسلامي، طبعة الاولى، ص 75.

[2] بلبراوات بن عتو، المرجع السابق، ص 134.

[3] اليهود الأورربيون وافدون من أوروبا وأبرز ممثلو هذه الفئة هم يهود الاسبان يطلق عليهم اسم القرانة ومعناه معناه الفارون أو المتقبون في اللغة العربية انظر أمين محرز، المرجع السابق، ص 159.

[4] فوزي سعد الله، الجزائر يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2004، ص 156.

[5] بلبراوات بن عتو، المرجع السابق، ص 135.

[6] فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص 156.

[7] اليهود المحليين هم اليهود الأهالي يعرفون باسم نوشاييم في لغة العربية هم يهود الجزائر الأصليين وما ان ضاف اليهم خلال القرن 16 من يهود الفاس وتونس وتلمسان أنظر أمين محرز، المرجع السابق، ص 159 .

وحرفية ثانوية غير مربحة كثيرا فكثير من هؤلاء كانوا تجار متجولوين أوحدادين أو خياطين وما شابه ذلك[1].

وقد كانت التجارة بمثابة دين ثاني لليهود اذ احترفوها ونشطوا بها أينما حلو ورحلوا[2]، فالتقاليد التجارية الوثيقة التي تميز بها أفراد الجالية اليهودية بالجزائر أثناء العهد العثماني كانت في حد ذاتها أحد العوامل المساعدة على ازدهار التجارة[3] .

حيث اتسمت التجارة الداخلية بطابع الاحتكار من الطائفة اليهودية، وكانت الأرباح الضخمة التي تدرها تذهب كلها الى تجار اليهود وكبار موظفي الدولة [4]، فتمتع اليهود بحرية التنقل والاقامة حيث يرغبون وممارسة المهنة التي يرغبون بها في حدود القانون سمح لهم بممارسة جميع فروع التجارة[5]، حيث اشتهرو بعمليات السمسرة والقيام بدور الوساطة في كل العمليات التجارية الى درجة أنه أصبح من الصعب على أي عربي أن يبيع دجاجتين دون وساطة مأجورة من أحد اليهود[6].

وقد احتكر اليهود أعمال المصاريف والصيرفة وصناعة الذهب والفضة ومن المجالات التي كانت مقصورة عليهم صك النقود والفضة [7]، كما مارسوا العطارة حيث وجد سوق العطارين اليهود[8].

---

[1] بلبراوات بن عتو، المرجع السابق، ص 134.

[2] قومي محمد، دور الطائفة اليهودية بتوات خلال القرنين 9هـ _10هـ /15م _16م، مذكرة لنيل شهادة الماجيستار في التاريخ المدرسة الدكتورالية ا(الدين والمجتمع، جامعة وهران، 2013م_2014 م، ص90.

[3] سعيدوني والبوعبدلي، مرجع سابق، ص77.

[4] صالح فركوس ج 3، ص 124 .

[5] وليام شالر، مصدر سابق، ص 89.

[6] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 75.

[7] عائشة غطاس، مرجع سابق، ص302.

[8] أمين محرز، مرجع سابق، ص 160.

كما ساهم اليهود بصفة عامة في تنشيط اقتصاد البلاد باعتبارهم أصحاب خبرة في مجال التجارة مستغلين علاقاتهم مع حكام الايالة [1] فبالرغم من أن الجزائريين كانوا نشطين في المجال التجاري لكنهم لم يتمكنوا من منافسة اليهود لان الحكام كانوا يفضلون التعامل مع اليهود ومساندتهم حتى بقي الاقتصاد الجزائري تحت رحمة اليهود واحتكاراتهم له في أواخر عهد الايالة اللى درجة جعلت أحد المراقبين يقول فيهم كما[2] هي عاداتهم في في بلدان أخرى[3] .

ومعلوم ان التجارة الداخلية بمختلف أشكالها كانت تحت رقابة الادارة [4] ولذلك صارت بأيدي اليهود شريطة أن يدفعوها عليهم للخزينة اذا مارسوا تجارة القوافل التي تربط بين مختلف الجهات[5].

ويذكر محمد دادة بأن نسبة معتبرة من تجارة القوافل هذه كانت تتم داخليا بين قسنطينة وتلمسان وهران ومستغانم ومعسكر والجزائر وغرداية وتقرت[6] وركز وخصوصا على الطريق الرابط بين الجزائر وقسنطينة[7].

فكانت القوافل تنقل بواسطة اليهود من الجزائر الى قسنطينة الحرير والأقمشة والمصابيح والخردوات .

وهناك طرق تجارية أخرى اشتغل بها اليهود

من المحور: مستغانم معسكر تلمسان الجنوب الجزائري.

---

[1] فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص 201.

[2] كمال الصحراوي، المرجع السابق، ص 44

[3] وليام شالر، مصدر سابق، ص 89.

[4] أمين محرز، المرجع السابق، ص194.

[5] كمال صحراوي، المرجع السابق، ص – ص 44-45.

[6] فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص202.

[7] كمال الصحراوي، مرجع سابق، ص 44

المحور: معسكر الجنوب والصحراء مباشرة .

أما السلع المتبادلة فهي معروفة تتمثل في العاج (العبيد) ريش النعام الجلود التبر الذهب في الاتجاه جنوب شمال .

وأنسجة القطن الشاي السكر الزيوت التوابل البهارات التمور الأقمشة الصوفية الحريرية الحبوب الشحوم[1].

كما كان اليهود يزودون الأهالي بما تحتاجون اليه من أقمشة من حرير وخردوات وسكر وشاي وتوابل وحلي سواء عن طريق المحلات التجارية التي امتلكوها في المدن أو بواسطة الساعة المتجولون[2] الذين كانوا ينتقلون بسلهم في أحياء المدينة لغرض سلعهم على ربات البيوت ومن هؤلاء اليهود من كان ينتقل الى عدة مدن مثل قسنطينة وعنابة وهران وتلمسان[3] حتى يصلوا الى نجوم الصحراء يبيعوا أو يبادلوا أهلها سلعا بسلع[4].

كما كان بعض الباعة المتجولون يتاجرون في البواقي يجوبونها فيصولون الى أهلها ما تحتاجون اليه مستخدمين الدواب كمل سلعهم وكان تصريف المنتجات يتم عن طريق البيع أو المقايضة اذ يحصل اليهودي مقابل ما يوفره لأهل البادية على الصوف والجلد والسمن وما شابهها.

كما كانت الأسواق الأسبوعية أمكنة تجتمع فيها البضائع التي تقايض بعضها البعض ولدا أثبت اليهود حضورهم بها اذا كانوا يساهمون في دعم كل قبيلة بما تحتاجه اليه من سلع [5].

[1] فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص 203.

[2] كمال الصحراوي، المرجع السابق، ص45.

[3] أرزقي شو بنام، المرجع السابق، ، ص 339.

[4] كمال الصحراوي، المرجع السابق، ص45.

[5] كمال الصحراوي، المرجع نفسه، ص 46.

فحصول اليهود على حق ممارسة أنشطتهم بكل حرية [1]وفر له الأمن وهو عامل مهم ساعد على تواجد اليهود بقوة في أسواق مدينة الجزائر يزاولون النشاط التجاري الذين يرغبون فيه ويمتلكون محلات في كثير أسواقها .

كما اشتغل اليهود في التجارة الصغيرة تعتمد على الحرف الصياغة والمجوهرات الفضية ببني يني وغرداية مثلا والذهبية والخياطة التي ازدهرت في قسنطينة والصباغة والغزل والحياكة والطرز والصفيح والقياطين[2]. كما امتلك اليهود محلات تجارية عديدة بمختلف المدن الجزائرية كغرداية وتقرت حيث كان اليهود يملكون حوالي 106 محلا لبيع النسيج في المدينة قسنطينة وحدها بينما لم يكن المسلمون سوى 45 فقط .

سوق الحوت

سوق اللوح

سوق الصاعة

سوق صاغة اليهود

سوق عطارين اليهود

الغرازة والخياطة.

ولعب اليهود دورهم في بيع الغنائم لا سيما الارقاء[3] وقد اختصوا أيضا في بيع المجوهرات[4] واشتغلوا في أعمال المصاريف وتبديل العملة والحكومة لا توظف سوى اليهود لسك النقود[5].

[1] بلبراوات بن عتو، مرجع سابق، ص 134.

[2] فوزي سعد الله مرجع سابق ص 158.

[3] عائش غطاس مرجع سابق ص303.

[4] أرزقي شويتام مرجع سابق ص 336 .

[5] وليام شالر مصدر سابق ص 89.

كما اشتغل اليهود أيضا بتجارة الأسلحة سواء بطرق شرعية أو غير شرعية واحتكروا الجلود والشموع والأقمشة والحرير وعلى تجارة المصابيح والخردوات وأيضا على الصوف والنمر والعنب الجاق وعلى التبغ بوهران ومن المروق أن بكري وبوشاق احتكروا منتوجات الجزائر في القرن 18 من الشموع والجلود والأصواف والحبوب.

فخبرة اليهود في التجارة واحتكاك الكثير منهم بأوروبا ساعدهم على النجاح في احتكار التجارة الجزائرية فإمكانياتهم المالية الضخمة[1] جعلتهم يقومون بتقديم الخدمات البنكية للحكام عند الحاجة اليهم وخصوصا أن ثرواتهم فاقت أحيانا ثروات الدايات هذا ما جعلهم لهم نفوذ فوي لدى مختلف الحكام سمع لهم باكتساب امتيازات كبيرة دعمتهم على المنافسة في الأسواق المحلية[2] .

وتذكر الكتابات التاريخية أن الأتراك العثمانيين والجزائريين هاجموا اليهود سنة 1804 بمدينة الجزائر[3].

من هنا نستنتج أن الأسواق:

- ساهمت الأسواق والمرافق التجارية في ربط العالقات بين المدن والأرياف.
- تبادل السلع بين المدن والأرياق لشراء الحاجيات وبين السلع ساعد على تحقيق توازن وتكامل اقتصادي.
- أن التجارة كانت مراقبة من طرف الإدارة حيث حققت بفضلها هدفين اساسين هما:
- اثراء خزينة الدولة بمختلف الضرائب والرسوم والمكوس المستخلصة واحصاء بعض القبائل الصحراوية والجبلية المصنعة لسلطانها.

[1] فوزي سعد الله مرجع سابق ص–ص 156–157.

[2] فوزي سعد الله، المرجع سابق، ص 157.

[3] بلبراوات بن عتو المرجع السابق ص 135.

- ساهمت الأسواق في فك العزلة عن القبائل الجبلية والصحراوية وسهلت عملية تسويق الانتاج وشراء الاحتياجات .
- لعبت التجارة دور مهم في احداث تقارب بين مدن وأرياف الايالة عن طريق تبادل الأفكار والتجارب والمعرفة .
- ازدهار المدن والأرياف جوانب اقتصادية واجتماعية وعمرانية بفضل تكامل والتبادل الانتاج التجارس مما انعكس ايجابيا على معيشة السكان.
- لعب اليهود دور كبير في تنشيط التجارة الداخلية حيث سيطروا عليها، هذا ما مهد لوضع الجزائر في يد الاستعمار الفرنسي.

الفصل الثالث

العملة والموازين ومعوقات التجارة الداخلية

المبحث الأول: العملة الجزائرية المتداولة

المبحث الثاني: الموازين والمكاييل

المبحث الثالث: معوقات التجارة الداخلية

تعد العملة والنقود والمكاييل والمقاييس والموازين المعايير الأساسية في التجارة التي تحدد قيمة السلع والبضائع المتداولة في الاسواق.

كما لقت التجارة الداخلية مصيرها وذلك لتعرضها لعدة عوامل.

المبحث الأول: العملات الجزائرية المتداولة

كانت العملة الجزائرية مظهرا من مظاهر السيادة لأيالة الجزائرية حيث عرف النقد الجزائري عدة تطورات متماشيا مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتجارية[1] وكان يتم ضرب أي صنع النقود من الذهب والفضة والنحاس[2] بالجزائر فى المبنى اللصيق بدار الإمارة المعروف بدار السكة كانت هذه المنشأة مجهزة مجهزة بكل ما تحتاجه من معدات من القوالب والسكاك بالإضافة إلى الأفران الخاصة بصهر المعادن وتبييض النقود بالنار بورشاتها[3] وكان لها ناظر يسمى أمين السكة وكان من ينقش الكتابة وغيرها يسمى صاخب طابع اي راقم طابع[4] وقد كان البايلك يتابع عملية السك ويحدد كمية وجودة المعادن المستعملة كما كان يراقب وزن مختلف القطع النقدية [5]وكانت العملة الجزائرية تسم وفقا للمحتوى المعدني القيمة الموضوعية حسب المعيار الرسمي للقسطنطينية[6] وتضرب في القصبة باسم السلطان العثماني وبأمر من الداي تحت إشراف الخزناحي وتختلف تسمية العملة حسب قيمتها في السوق أي حسب الأسعار[7].

---

[1] حسان كشرود، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659إلى 1830 م مذكرة ماجستيرفي التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007 –2008، ص 39.

[2]نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص 217.

[3] أمين محرز، المرجع سابق، ص184.

[4]نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص 217.

[5]أمين محرز، المرجع السابق، ص 177.

[6]ا وليام سبنسر، المرجع السابق، ص 113.

[7]عمار عمورة، المرجع السابق، ص196.

كانت الجزائر تسك النقود بثلاث أنواع:

1-العملات الذهبية:

السلطاني نصفة السلطاني ربع السلطاني والمحبوب وربع المحيوب ونصفه[1] والمحبوب الذي يساوي72 محبوب[2] والدينار[3] وعملة الذهب الجزائري هي السكويف الذي يساوي 108 مصون والدبلون[4] 4 يعني الدوبلة[5] الذهب الجزائرية وهو النقد الذي عرف ايتعمالا كبيرا في الفترة الممتدة ما بين 1535-1617 كنقد حسابي في المعاملات وكان يساوي 50اسبر[6] وفي سنة 1580 استعمل السلطاني القديم كان يساوي 150 اسبر وكذا النقد الزياني كان يعادل 3.65 دوبلة الى 6.35 دوبلة .

والى جانب تلك المعاملات المحلية اتسع استعمال السلطاني سنة1690[7]وكذا الدولار الاسباني هو عملة متداولة ولكن بسعر غير ثابتان والجزائريون يحسيون باليزوطة التي تساوي 8 مصون[8].

[1]مؤيد محمود حمد المشهداني سلوان رشيد رمضان، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830، مجلة الدراسات التاريخية، مجلد5، عدد 16، جامعة تكرت، ص423.

[2] وليام شالر، المصدر السابق، ص 261.

[3] نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص217.

[4]وليام شالر، المصدرالسابق، 261.

[5]الدوبلا تسمى بالدينار الخمسيني، انظر مؤيد محمود حمد المشهداني، نفس المرجع، ص 93.

[6]الاسبر هو الاكثر تداولا في المعاملات العقارية .أنظر مؤيد محمود حمد المشهداني نفس المرجع، ص43 .

[7]حسام كشرود، المرجع السابق، ص39.

[8]وليام شالر، المصدراالسابق، ص261.

جدول النقود الذهبية الجزائرية[1]:

أنواع النقود الذهبية	قيمة النقود الذهبية
السكة الجزائرية أو السلطاني	8.5 ب.ش 13.5 ب.ش 1 ب.ش او 11ف 9 الى 10 ب.ش 8.5 ف 28.56 ف
نصف سكة او سك نصف سلطاني	6.75 ب.ش او 14.28 ف 4.449
ربع سكة أو ربع سلطاني	3.60 ب.ش 3.80 ب.ش 7.14 ف
السلطاني الجديد	8.89 ف

قيمة النقود الذهبية المتداول[2]:

النقود الذهبية	غرام من الذهب	ما يعادل من نقد موزونة	من يعادل من شاك شيك	ما يعادل من ريال بوجو	ما يعادل من بياستر
سلطاني القديم sequim Algerian	3 الى 3.5	108 موزونة	13.5	4.5	02
سلطاني الجديد nouveau sequim algeran	3 الى 3.5	108 موزونة	6.5 ثم 8 الى9	2.25	02
نصف سلطاني demi Sequiem	1.5 الى 1.75	54 موزونة	6.75	1.125	01
ربع سلطاني	0.75 الى 0.87	27 موزونة	3.375	0.568	0.5

[1] سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 193.

[2] حسان كشرود، المرجع السابق، ص 43.

2-العملات النحاسية:

وقد أصدرت دار السكة أربعة قطع صغيرة من النحاس الصافي والممزوج لتمثيل قيم كسور الموزونة فأصغرها جميعا هي الأقصى AKÇ غير منتظمة الحجم لتمثيل قيم كسور الموزرنة مدورة دون دقة ومكتوب عليها فقط كلمة الله وهي الأصغر ASPREفي الحسابات الأوروبية[1].

وايضا الصايم[2] الصايمة او السايمة كلمة تركية وايضا السكة وكانت تطلق على الحديدة المنقوشة التي تضرب عليها الدراهم أو العملة ونسميها في لهجتنا بالصرف[3] وكذلك ريال بسيطة وبعض القطع الأخرى الأقل منها[4].

جدول النقود النحاسية:

أنواع النقود النحاسية	قيمة النقود النحاسية
خروبة	0.16 ب.ش
	0.03875 ف
غرامس دراهم صغار	0.0134 ف
زوج غدامس صغار	0.0053 ف
اسبريشيك او دراهم صغار	0.0026 ف

[1] وليام سبنسر، المرجع السابق، ص154.

[2] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 196

[3] نور الدين عبد القادر، مرجع سابق، ص 217.

[4] حسان كشرودة، المرجع السابق، ص 424.

3-العملات الفضية[1]:

كانت الفضة هي أداة التعامل الأساسية في العملة الجزائرية وكانت القطع الفضية تسك أيضا بدرجة فنية كبيرة ومن خليط جاف صاف بحيث أن محتواها من الفضة غالبا[2] واساس النقود المعدنية الجزائرية هو المصون هو عبارة عن قطعة صغيرة من الفضة تساوي ستون قطعة منها دولار واحد اسبانيا والمصون ينقسم الى 29 اسبيروس هو عبارة عن قطعة صغيرة من المعدن تشبه قطعا من الصفيح[3] والوحدة الأساسية في النقود الفضية كانت البوقو [4] Buc بوجة أو بوجو[5] وتدعى ايضا ريال يوجو[6] وتزن عشر غرامات والقطعة الأكثر استعمالا وتداولا في جل المعاملان التجارية كانت هي الدورو الجزائري [7] سماها الناطقون بالعربية من الشعوب الامبراطورية العثمانية ويسميها الأوروبيين بالقطعة النقدية الجزائرية Piastar of Algerie وهي الزوج بوقو (بوجو)[8] والتي عرفها السوق النقدية الجزائرية منذ عام 1723 الى 1775 في عدة معاملات تجارية وهي وعملة الباك شك أريال دراهم صغار[9].

وهناك امتداد آخر للبوقو هو الراس هو ربع البوجو وايضا الصوموم sumum هو ثمن البوقو وكانت هذه البقوات تحمل عبارات نقسها توجد على أحد السلطانيات مع تاريخ دون سنة الحكم.

ينظر الملحق رقم 2 ص 79.

[2] وليام سبنسر، المرجع السابق، ص 153.

[3] وليام شالر، المرجع السابق، ص 260.

[4] وليام سبنسر، نفس المرجع، ص 153.

[5] بوجو كلمة تعني الذهب وهي السك او التعامل تساوي 28 مصون وهي يضم الباء والميم

[6] ريال بوجو يسمى بالشاك فورد الفضي يعادل ثلاثة قطع من الشاك شيك أو ما يسمى بدراهم صغار الذي ضربت سنة 1686. ينظر حسان كشرود مرجع السابق ص 90.

[7] نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص 217.

[8] وليام سبنسر، المرجع السابق، ص 154.

[9] حسان كشرود، مرجع سابق، ص 40.

ولغرض تعداد قسمت هذه القطع الى وحدات تدعى المورون وهي تساوي 24/1 واحد على أربعة وعشرين من البوقو ولم يكن الموزونة[1] عملة لمدينة الجزائر ولكنه كان مساويا مساويا لقطعة بيضاوية من الفضة ضغيرة الحجم وغير مكتوبة [2]ومن النقود المتداولة من الفضة ايضا البيزنطة تساوي 8 مصون والبسزنطة التي تساوي 6 مصون3 وكذا رسال ونصف ريال [3]البياتيك شك[4] مجبور[5] .

جدول النقود الفضية الجزائرية [6]:

انواع النقود الفضية	قيمة النقود الفضية
ريال بوجو	3 ب.ش او 1,86 ف
او بدقة قوردة	1,80 ف
قرش الجزائر او	1,60 ف
قرش صغير	0,75 ف
ربع بوجو	0,471 ف
	0,45 ف
ثمن بوجو	0,375 ب.ش
	0,225
	0,229
زوج بوجو او دورو	6 ب.ش
الجزائر	3,723 ف
الموزونة	0,125 ب .ش
	0,75 ف
زوج موزونة	0,25 ب.ش
	3,155 ف

[1]وليام سبنسر، المرجع السابق، ص154.

[2]وليام شالر، مصدر سابق، ص–ص260–261.

[3]نور الدين عبد القادر، مرجع سابق، ص217.

[4]بياتيك تعنى بالتركية الدرهم الابيض وفي اللغة الاغريقية aspros معناها فضية بيضاء انضر مؤيد محمودي، المرجع السابق، ص43.

[5]عمار عمورة، المرجع السابق، ص 196.

[6]سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص184.

بدقة شيك او ريال درهم	0,45 ف 0,578 ف 0,33 ف 8 م 0,62 ف 1,38 ف
نصف بدقة شيك	0,31 ف 0,17 ف 4 م 0,2890 ف
الصائمة	50 ا س

تدهور قيمة العملات 1817-1830:

ان أهم ما ميز العملة الجزائرية في العهد العثماني، عدم استقرارها وصعوبة تحديد قيمتها بسبب تذبذب الأحوال الاقتصادية والسياسية في البلاد [1]وهذا راجع الى تراجع نشاط القرصنة والغنائم والظروف الطبيعية القاسية كالأوبئة والجفاف الذي تسبب في نكبات لا تحصى كما كان السكان يعانون من المجاعات والأمراض وقلة المساعدات التي أثرت على مردود المنتوجات الزراعية بالإضافة الى امتداد الثورات الداخلية من شرق الايالة الى غربها [2] هذا ما دفع بديوان دار الامارة والداي ومجلسه الى اتخاذ قرارات بتخفيض قيمة السلطاني لإنعاش لتجارة من جديد وفتح مجال الاستهلاك [3] بعد ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية[4].

[1] مؤيد محمود حمد المشهدانير، المرجع السابق، ص45

[2] ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 150.

[3] حسان كشرود، المرجع السابق، ص 140.

[4] صالح العنتري، المصدر السابق، ص 35.

ففي سنة 1817 في عهد داي حسين أمر ببناء دار السكة داخل القصبة وعند بناؤها أمر السكة ان ينتقل من الدار القديمة فانتقل اليها الدار الجديدة وبتدأ بصنع المعادن على خلاف الطريقة القديمة[1].

وبدخول سنة 1821 أمر بصنع قطع السلطاني الذهب عوض الدينار وصنع نصف السلطاني وربعه .

وقد أمر بصنع أنصاف الدور والفضة ريال بجة (بوجو) .... وصنع أرباع لها وصنع سكة النحاس قيمتها ثمانية عشرة قطعة لثمن الريال وذلك عوضا عن الدراهم الصغار القديمة[2]

قد ساعدت تلك الاصلاحات النقدية في انعاش القدرة الشرائية وتحسين الانتاج والأسواق . كما قرر الداي في صك وضرب نقود جديدة تميز بانقاض وتخفيض قيمتها متن ثلاثة أرباع الى أربعة أرباع وهي:

1 دوريو: 6 بتاك شيك

1 بياسراسباني: مابين 5الى 7.5 بتاكشيك

2 بياستر: 1 سلطاني.

1 سلطاني 15بتاك شيك.

كل هذه التغييرات والتحولات المالية التي مست قيمة النقد المحلي أنها أدت الى كثرة السيولة في العملات وتراجع قيمتها في الأسواق الداخلية[3] .

[1] ينظر الملحق رقم 3و4 ص80-81.

[2] احمد الشريف الزهار، مذكراته 1168-1246هـ1745-1830م، تحقيق توفيق المدني الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص147.

[3] حسان كشرود، المرجع السابق، ص 41-42

المبحث الثاني: الموازين والمكاييل

كانت النشاطات التجارية في العهد العثماني تخضع لرقابة صارمة من طرف البايلك حيث اسندت مهام تنظيم مراقبة الأسواق الى المحتسب أو أمين الحسبة الذي تقع على عاتقه مسؤولية مراقبة النشاط التجاري عن طريق التأكد من المكابيل والموازين وجودة البضائع والسهر على ثبات الأسعار ومعاقبة المخالفين بلجلد[1] .

وكانوا يراقبون أصحاب الدكاكين لكي يكون تدليس في البضائع وهو الكتمان عيب البضاعة واخفاؤه عن المشتري وكالغش مثل ذوب اللبن بالماء أي خلطه به كالتطفيف وهو التنقيض في الكيل والوزن[2].

1-الموازين:

يتكون الرطل الجزائري من أونس[3] اوقية[4] وكل أوقية تنقسم الى ثمانية أقسام متساوية وكل قسم ينقسم الى عشرين قسم وبهذا الوزن تباع المعادن الثمينة وتباع ايضا اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمسك والمرجان والشاي والأفيون ومختلف أنواع العطور[5] .

[1] امين محرز، المرجع السابق، ص 194.

[2] نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص 148.

[3] أونس وحدة ورنية تساوي 28.30 جراما أنظر وليام شالر، المصدر سابق، ص 259.

[4] أوقية مثقال قديم وزنه 38.35أانظروا سعيدوني، النظام المالي، ص 283.

[5] وليام شالر، المرجع السابق، ص 259.

ويوجد ثلاثة عشر صنفا من القياطير في الجزائر:

القنطار العادي يساوي مائة رطل[1] جزائري 54 كلغ [2] ويذكر وليام شالر انه يعادل 51 كيلوغرام وهو ما يساوي 112 رطل انجليزي وجميع الأشياء توزن بهذا القنطار باستثناء[3].

قنطار 110رطلا الذي يستعمل في وزن القطن المصروح بالصوف والعنب الجديد ويعادل59.40 كلغ[4].

قنطار يزن 150 رطلا: 50 كلغ وبهذا القنطار يوزن القطن الخام[5] وكذلك الحديد[6].

والرطل المستعمل في وزن العسل والتين والعنب والتمر والزبدة والصابون يعادل27 أوقية أو 745جرام والحرير الخام يوزن برطل يتكون من 16 أوقية وكما وجد وزن إضافي في مقداره نصف أوقية لكل رطل[7].

أما الرطل المستعمل في وزن الشاي والشكولاتة يساوي 14اوقية اي 0.475كلغ وتباع القهوة بالفرش الافتراضي الذي يعادل 5بدقة شبك أو 40موزونة[8].

2-المكاييل:

يكيل القمح والشعير والملح بالصاع وثلاثة أرباع هذا المكيال يساوي اليوشل الإنجليزي أو 36 لتر 3/1[9].

---

[1] الرطل الجزائري أكبر من رطل أوروبا وهو يساوي حوالي كيلوغرام أنظر حمدان خوجة، ص58.

[2] ناصر الدين السعيدوني، المرجع السابق، 283.

[3] وليام شالر، المصدر السابق، ص 252.

[4] سعيدوني، المرجع السابق، ص 283.

[5] وليام شالر، المصدر السابق، ص 259.

[6] سعيدوني، المرجع السابق، 283.

[7] وليام شالر، المصدر السابق، ص 259.

[8] سعيدوني، المرجع السابق، 285.

[9] وليام شالر، المصدرالسابق، ص 260.

ويذكر سعيدوني أن القمح والشعير يكيل بالطفيس tafis الذي يتجزأ الى 16قيمة Mesures، والذي يعادل 9.30 هيكتولتر.

يعادل فيسان وثلاثة أرباع ¾ من قيسات الجزائر وهران 1.60 هيكتولتر. أما فيسان من فيسات عنابة فيساوي 1.60 هيكتولتر[1].

ومكيال السوائل بالنسبة للزيت يسمى القلة والقلة تساوي أربعة جالوتان انجليزي أو18لتر 6/1.[2]

كما يقاس الزيت بالجرة وتساوي كل جوار في الجزائر العاصمة 63.50 لتر أما عنابة فتعادل 10جواره 63.50لتر[3].

-وحدات قياس الطول:

يوجد مقاييسات للطول في الجزائر يسمى بيك أي ذراع همدناك البيك التركي اي الذراع التركي يستعمل لقياس جميع الأقمشة المصنوعة من الصوف والأقمشة المطرزة بالذهب والفضة ويساوي 7/16 البيك يساوي بإرادة انجليزي أو متر 31 ديسمبر[4].

اما البيك العربي الذراع العربي يستعمل لقياس الأقمشة القطنية والجبال والدو نتيلا الذهبية والفضية ويعادل 16/7 ذراع و0.52 متر[5] .

[1] سعيدوني، المرجع السابق، ص 284.
[2] وليام شالر، المصدرالسابق، ص 260.
[3] سعيدوني، المرجع السابق، ص 284.
[4] شالر، المصدر السابق، ص 260.
[5] سعيدوني، المرجع السابق، ص 284.

جدول الموازين[1]:

أنواعها	ما يعادلها	استعمالاتها
القيراط	207,0 غ	للماس
المثقال	699,4 غ	للذهب
الرطل الفضي	435,797 غ او 5000 غ	الفضة والجواهر
الرطل العطاري	0.80,446 غ او 880,506غ او 530غ	للسلع والبضائع التمر الفواكه رطل الزيت 27أ وقية رطل الشاي14 أوقية
الرطل الخضاري	340,614 غ او 435,639غ او 540 غ أو 1,510غ	للخضر والفواكه واللحوم والخبز
الرطل الكبير	510,921 غ	للزبدة والتمور والزيت والصابون
القنطار العطاري	608,45 كلغ	
القنطار الخضاري	434,61 كلغ	
القنطار الكبير	151,62 كلغ	للاوزان الثقيلة تختلف من مكان لاخر فقنطار مدينة الجزائر يساوي 130-133 رطل مرسيلي وقنطار مدينة عنابة يساوي 120 كلغ مرسيلي

[1]سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 292.

المكاييل والمقاييس[1]:

أنواعها	ما يعادلها	استعمالها
الحد	075,0	
القلة	66,16 او 17,18 ل	
	12ل الى 18 ل	للزيت تنقسم إلى النصف. الربع. الثمن
الصاع	80,48 ل حوالي 60 ل	ينقسم الى النصف. الربع .الثمن
القيسة	300 كلغ	ينقسم الى النصف. الربع .الثمن
الاطوال		
الذراع التركي	0,70.0 م او 0,0636؟	الأقمشة الحريرية والكتانية والأشياء المطرزة ينقسم الى ثمانية ارباع
الذراع العربي	070,0م او 0,0636؟	للاقمشة القطنية والحبال
الدراع القياسي او الذراع التركي المستعمل	633,0 أو640,0 ؟	يستعمله اصحاب الدكاكين

[1]سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص-292-293

المبحث الثالث: معوقات التجارة الداخلية

1-استحواذ اليهود على النشاط التجاري:

مساهمة اليهود في التجارة الجزائرية يعتبر أحد العوامل المساعدة على ازدهارها لكن هذا الازدهار وارتباطه بالأسواق الأوروبية وتواطؤ بعض الحكام معها لتسهيل المعاملات المالية أمثال الداي بابا حسان والداي مصطفى باشا والباي مصطفى الورتاجي أدى الى الحاق أضرار بالغة بالتجارة الجزائرية منذ أواخر القرن الثامن عشر عندما استولى اليهود على مقاليد التجارة وتمثيل الإيالة الجزائرية في أسواق مرسيليا وليفورنة وجنوة وموانئ انجلترا.

وقد اشتهرت بهذه المعاملات التجارية شركة بكري وبوشلف الذي احتكرت ثلثي التجارة الجزائرية[1] والتي أصبحت تصدر الحبوب مباشرة الى فرنسا دون وسيط[2] من الفترة الممتدة من 1793 الى 1806 ففي عام 1793 تم شحن مائة سفينة من ميناء وهران قدرت حمولتها ب 75.000 قنطار من القمح و60.000 قنطار من الشعير فهذا النطاق من المبادلات التجارية تطور الخلاف الفرنسي الجزائري حول شديد القروض واستطاع أثناءه التاجر اليهودي كوهين باكري أن يتحصل على جزء من هذا القرض مقابل خدماته المصرفية وصفاته التجارية مما زاد في شقه الخلاف بين الطرفين وانتهت الى حادثة المروحة التي اتخذها الفرنسيون ذريعة وحجة لإعلان الحرب على الجزائر عام 1830[3] .

[1] سعيدوني والبوعبدلي، المرجع السابق، ص 77.

[2] فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص 237 .

[3] سعيدوني والبوعبدلي، المرجع السابق، ص 77 .

عدم اتباع نظام جمركي يخدم التجارة الجزائرية:

يظهر ضعف النظام الجمركي في العهد العثماني في عجز البايلك عن توفير الحبوب الضرورية في أوقات المجاعة وأثناء سنوات الجفاف فرغم إحتكار البايلك شواء بعض المواد الأولية كالزيت والجلود والحبوب واعادة تصديرها عن طريق التجار اليهود والاوربيين الا أنه لم يستطيع التحكم في احتياطي الحبوب وهذا ما اضطر الدولة الى استيراد كميات ضخمة من الحبوب بأثمان مرتفعة من موانئ البحر الأسود أثناء مجاعة عامي 1805-1809 وذلك بلا تواطؤ الحكام مع التجار الأجانب نظيرا نبلهم الهدايا والترضيات .

اضافة الى المغارم والمكوس التي كان يفرضها البشوات على التجار ليعوضو الخسائر الناتجة عن تناقض الايرادات الجمركية.

كما ان اليهود ارتبطوا بالأتراك من اجل المصلحة/ وقد جمعوا اموالا طائلة حيث يروي حمدان بن عثمان خوجة واقعة كيف جمعوا هذه الاموال والثروات، فقد قدم باي قسنطينة الورناقي[1] الى مدينة الجزائر فأراد ان يقدم مدينة ثمينة الى زوجة الباي فتوجه الى يهودي يدعى نفتال ابو جناح شريك بكري لشراء حلية نفسيته، فأحضر له سوماطا مرصعا بالماس تقدر قيمته بستين الف بياستر (300.000 ف) فاشتراه وبأنه لم يكن يملك المبلغ فقد تعهد بأن يدفع بدلا من تلك القيمة كيلات من القمح ليقدر ثمن الواحدة بأربعة فرنكات وتزن اربعين كيلوغرام، وبعد الحصاد، تشحن كمية من القمح قدرها خمسمئة وسبعون الف كيلة الى فرنسا فباعها بخمسين فرنك للكيلة الواحدة التي لم تكلفهم سوى اربعة فرنكات، وهكذا أفادوا من تلك الشحنات ثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسين الف فرنك ويقال ان الحلية وضعت في باريس لا يبلغ سعرها الا ثلاثين الف فرنك وهذه

[1] الورناجي: كان بايا على النطري عزل سنة 1792 بعد حكم دام عشرين سنة 1794 تدخل بونشانق وبكري لدى الداي فعينه علي رأس باي قسنطينة والدي في ذلك الحين حو بابا حسن

الاموال هي المصدر وأحد الاسباب الرئيسية للحرب بين فرنسا والجزائر وسقوط حكومة الاتراك.[1]

احتكار الدولة لتجارة المواد الأولية:

احتكار الحكام لبعض المواد الأساسية مثل الحبوب والزيت والشمع والصوف[2] والجلد والمواشي وغير ذلك حيث أصبح يتعذر على الفلاح أن يبيع انتاجه في الأسواق بأسعار ملائمة فكان الحكام الأتراك يرمون من هذا الاحتكار الى تحقيق أرباح مرتفعة تصل الى 50% أو 60% من ثمن المحاصيل التي يشتريها وكلاؤهم مباشرة من المزارعين والرعاة ويعيدون بيعها الى التجارة اليهود والوكلات الأوربية حتى أن فوائد احتكار الحبوب بلغت في نهاية القرن الثامن عشر 80.000 فرنك ذهني في السنة .

نأخذ مثال وعن مساوئ احتكار الدولة للمواد الأولية فاحتكار تجارة الصوف نلاحظ ان البايلك كان يشتري قنطار الصوف بين الفلاحين ب 15 جنيه ويعيد بيعه للتجار الأجانب ب 24 جنيه وهم يصدرونه للأسواق بمرسليا بسعر 38 جنيها .

حيث أن الارباح التي كانت تحصل عليها الدولة من هذا الدولة الاحتكار كانت يشتري لها مواد مصنعة غالية الثمن بيع امكانية وضعها محليا بكلفة منخفضة .

الامتيازات التجارية الأجنبية:

تعود أصولها الأولى الى عدة اتفاقيات بين الباب العالي والدول الأوربية منها معاهدة سليمان القانوني وفرنسوا الأولى عام 1535 م والمعاهدة الانجليزية الأولى عام 1604 م التي تنص على التجارة والرسوفي الموانئ العثمانية فمع ضعف الدولة العثمانية

[1] حمدان خوجة: المصدر السابق، ص121.

[2] أمين محرز مرجع سابق ص196.

وازدياد قوة الدول الأوربية حولت هذه الاتفاقيات ذات الطابع تجاري الى حقوق مكتسبة لا يمكن لسلاطين العثمانيين نسخها انما يطالب منهم زيادة امتيازاتها. [1]

وقد تولى الفرنسيون صيد المرجان بالسواحل الجزائرية الشرقية ابتداء من عام 1520م اضافة الى توقيع معاهدة سلم وتجارة بين الفرنسي صانصون نابلون وديوان الجزائر بتاريخ 29 سبتمبر 1628 وبذلك يمكن التجار الفرنسيين التمركز في الحصن التجاري التي أصبح يعرف بحصن فرنسا الواقع الى الغرب من مدينة القالة وفتح وكالة تجارية بمدينة عنابة شروطه التعهد بدفع رسم سنوي بخزينة الجزائر تقدر ب 26.000 روبل.

إضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في تراجع التجارة:

- وقد عملت الأوبئة والمجاعات التي اجتاحت البلاد في القرن 19 بالإضافة الى الارتباط في ادارة البلاد وضعت الحركة التجارية حتى ان الهيئات الوطنية النشيطة التي جعلت اعتمادها على المنتجات المحلية عانت هي من كساد الاسواق هكذا ضعفت الصناعة فضعفت التجارة[2]
- قلة الانتاج ومنافسة البضائع الاوروبية للسلع [3].
- النشاط الزراعي اصابه ركود منذ اواخر القرن الثامن عشر نتيجة الانكماش الاقتصادي والاوبئة والجفاف والجراد مما ادى ابلى تقلص عدد البساتين حيث لم يبقى منها في نهاية العهد التركي الا حوالي الفي بستان.
-

[1] أمين محرز مرجع سابق ص149.

[2] محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، 2000، مؤسسة شباب الجامعة، الدكتور مصطفى شرفة ص345.
ت 829742ع، الاسكندرية.

[3] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 195، 192.

- ارتفاع الاسعار ارتفاع فاحش بسبب القحط الذي دام سنين واشتداد الاحوال التي حالت بين الفلاحين والفلاحة.[1]

نستخلص مما سبق:

- تنوع العملات والنقود من مظاهر السيادة للإيالة الجزائرية ويدل على قيام التجارة وتطورها.
- اختلاف الهياكل والمقاييس من المعايير الأساسية التي تحدد قيمة السلع واوزانها.
- لقيت التجارة الداخلية مصيرها وذلك لتعرضها لعدة عوامل عرقلت مسارها، وذلك من خلال الامتيازات الاجنبية لحق ممارسة التجارة في الجزائر وزيادة على ذلك استحواذ اليهود على النشاط التجاري وتحويلها الى الاسواق الاوروبية مما مهد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830.

[1] صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تقديم وتحضين رابح بونار، الجزائر، ص 35.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد ساهمت التجارة الداخلية في خدمة الاقتصاد الجزائري في العهد العثماني وذلك لما حققته من إيجابيات وهذا ما توصلت اليه في هذه الدراسة:

-ساهمت الجالية الأندلسية والطائفة اليهودية في الجزائر في العهد العثماني في ممارسة الزراعة والصناعة مما أدى إلى تنوع المنتوجات الزراعية والصناعية ولإحداث توازن اقتصادي نشطت بفعلهما التجارة الداخلية.

ساهمت في ازدهار التجارة عدة عوامل عززت التبادل التجاري، فبحكم موقع الجزائر الجغرافي جعلها منطقة عبور وملتقى لتجارة السودان، وتنوع مناخها الذي أدى إلى تنوع الإنتاج الزراعي وتنشيط تبادل التجاري في الإيالة، مما خلق نوعا من التكامل الاقتصادي بين أقاليمها، حيث دفع بالحكام لتنشيط هذا التبادل وتشجيعه.

ربطت الطرق التجارية العلاقات بين المدن والأرياف وسهلت التبادل التجاري وأمنت العلاقات في الإيالة بين الأهالي.

- ساهمت التجارة الداخلية في إثراء خزينة الدولة وإخضاع بعض القبائل الممتنعة لها.
- ساهمت الأسواق والمرافق التجارية في فك العزلة عن القبائل الجبيلة والصحراوية وسهلت عملية تسويق المنتوجات وشراء الاحتياجات.
- لعبت التجارة لداخلية دورا مهم في إحداث تقارب بين المدن والأرياف، من خلال تبادل الأفكار والمعرفة و التجارب .
- حققت التجارة الداخلية التكامل وتبادل الإنتاج التجاري ببن الأرياف والمدن ما أدي إلى ازدهارها في جوانب اقتصادية واجتماعية وعمرانية انعكست إيجابيا على معيشة السكان.
- مساهمة اليهود في التجارة الداخلية وسيطرتهم عليها، من خلال السلع التي كانوا يزودونها للأهالي وأسواقهم في الجزائر، أو احتكاكهم بالحكام مكنهم من احتكار التجارة

وتمثيلها في الأسواق الخارجية واكتسابهم لثروات طائلة على حساب التجارة الجزائرية، سهل وقوع الجزائر في قبضة الاستعمار الفرنسي.

– تنوع العملات والنقود وتماشيها مع التطورات الاقتصادية يعتبر مظهر من مظاهر السيادة الوطنية للجزائر في ذلك العهد.

– اختلاف المكاييل والموازين والمقاييس وتنوعها وتحديد قيمة السلع من لمعايير الأساسية التي تقوم عليها التجارة.

بالرغم ما حققته التجارة الداخلية من أهداف وإيجابيات إلى أنها في الأخير لقيت مصيرها وذلك من خلال عدة عوامل من بينها النكبات الطبيعية والجفاف والجراد، وارتفاع الأسعار الحبوب وعم الغلاء وبالتالي التخلي على هذا النشاط وكذلك لعب اليهود الدور الكبير في تحويل مسار التجارة الداخلية، فبفعل استحواذهم على النشاط التجاري الداخلي واحتكارهم لها، استطاعوا تحويله إلى الخارج وذلك من خلال تمثيلهم للأسواق الجزائرية في الخارج، واحتكاكهم بالحكام وضع الجزائر في وطأة الاستعمار.

الملاحق

الملحق 01: [1]

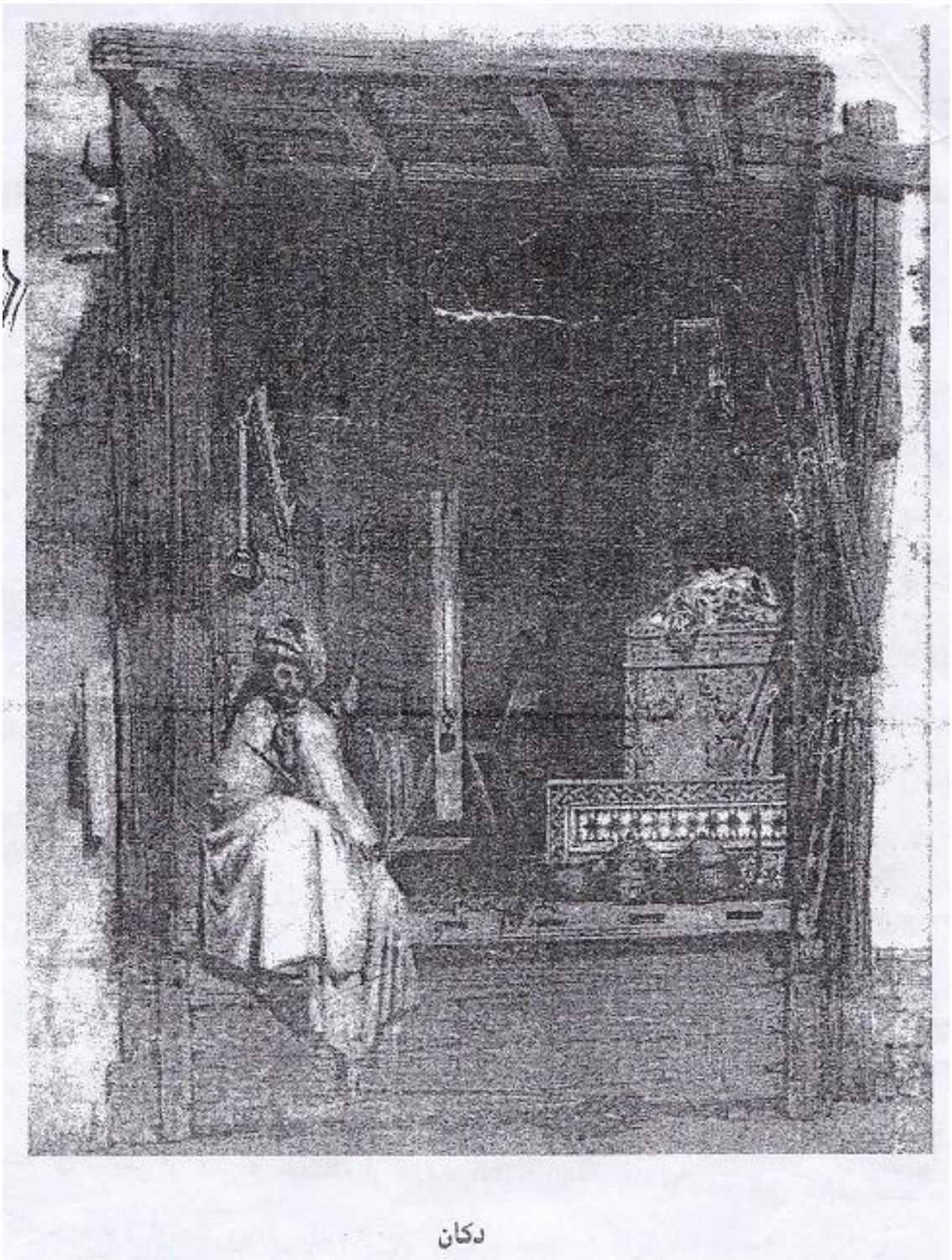

دكان

[1] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 192.

الملحق 02: [1]

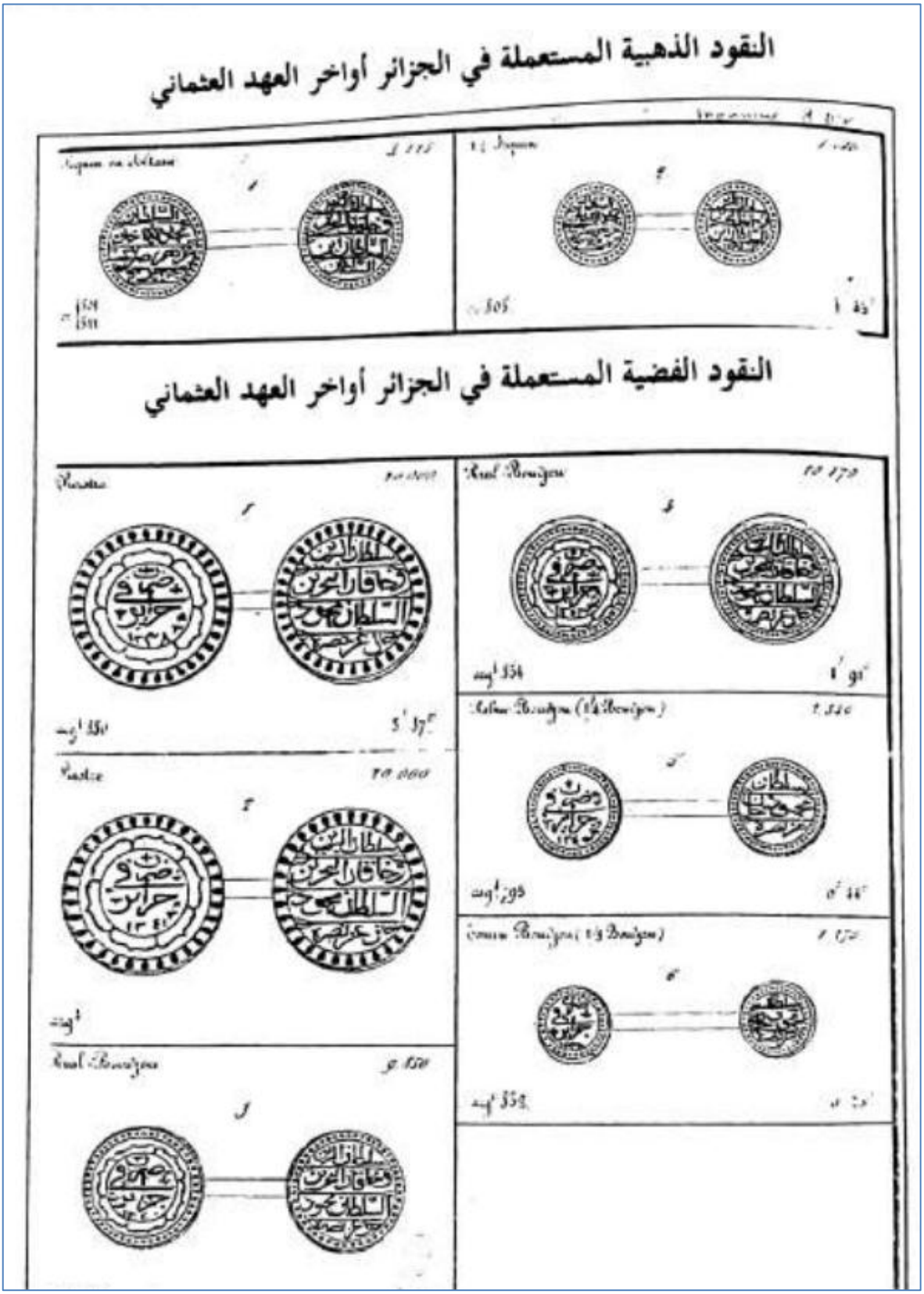

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 343.

الملحق 03: [1]

ملحق بالنقود المستعملة في الجزائر في العهد العثماني

1 . نماذج من العملة الجزائرية المضروبة بدار السكة من 1144 إلى 1240هـ (1731 . 1824)

ريال بوجو « فضة » ضرب بالجزائر سنة 1238

بدقة شيك « ربع بوجو » النوع القديم « فضة » ضرب بالجزائر 1185 هـ

زوج دراهم صغار « اثنين : اسبرشيك » نحاس ، الجزائر 1237

خروبة « نحاس مغلف بالفضة » مضروبة بالجزائر 1237 هـ

زوج بوجو «دورو ف الجزائر» (فضة) ضرب بالجزائر1238هـ

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 337.

الملحق 04: [1]

2 ـ نماذج من العملة الجزائرية المضروبة بدار السكة
1144 ـ 1240 هـ 1731 ـ 1824 م

نصف سلطاني «النوع القديم»
ذهب ، ضرب بالجزائر 1144هـ

خمسة دراهم سفار
ضرب بالجزائر 1137 هـ

نصف سلطاني أو نصف
سكة ذهب ، ضرب
بالجزائر 1147 هـ

سلطاني «سكة الجزائر»
ذهب ، ضرب بالجزائر
1237 هـ

ربع سلطاني «ربع سكة»
ضرب بالجزائر 1240 هـ

نصف سلطاني « ذهب »
ضرب بالجزائر 1237 هـ

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 338.

الملحق 05: [1]

لوحة تمثل بعض النقود التونسية المستعملة بالايالة الجزائرية

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 339.

قائمة
المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

- بن الميمون محمد الجزائري، التحفة المرضية في بلاد الجزائر المحمية،ط1، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، الجزائر، 1981.
- خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تقديم وتعريب العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية الجزائرية، سنة 2006.
- الزهار احمد الشريف، مذكراته 1168-1246هـ1745-1830م، تحقيق توفيق المدني الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
- شالر وليام، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر تعريب وتعليق وتقديم اسماعيل العربي شركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 1982 .
- العنتري صالح، مجاعات قسنطينة، تقديم وتحضين رابح بونار، الجزائر.

المراجع:

- أمين محرز الجزائر في عهد الأغوات (1659-1671) البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، باب الزوار، الجزائر.
- بلحميسي المولاي ، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، المكتبة الجزائرية، الجزائر، 1981.
- بوحوش عمار ، تاريخ الجزائر السياسي من البداية الى غاية 1962، ط1 ،دار الغرب الاسلامي.
- الجيلالي عبدالرحمان ، تاريخ المدن الثلاث الجزائر-المدية-مليانة في موسمها الألفي 330-1370هـ-370-1971م، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع 2007.

- حنيفي هيلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1 ،دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، سنة 2008.
- الزبيري محمد العربي ، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- سبنسر وليام ، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر.
- سعد الله أبو القاسم ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الإحتلال، ط3، شركة للنشر والتوزيع، الجزائر .
- سعد الله فوزي ، الجزائر يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، ط2 ،شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 2004.
- سعيدوني ناصر الدين ، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984
- سعيدوني ناصر الدين ، بوعبدلي المهدي ، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، سنة 1984.
- شريط عبد الله ، الميلي محمد ، الجزائر في مرآة التاريخ،ط1، مكتبة البحث، قسنطينة، ماي 1925.
- شويتام أرزقي ، المجتمع الجزائري وفعاليته،ط1، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2009.
- عباد صالح ، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومة، للنشر والتوزيع، سنة 2005 .
- عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ماقبل التاريخ الى 19620،ط1، ج2، الجزائر.

- فركوس صالح ، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنقيين الى خروج الفرنسيين (814 ق- 1962 م) دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، سنة 2003.
- قنان جمال ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500- 1830، طبعة خاصة، الجزائر، وزارة المجاهدين، ص97-98.
- نور الدين عبد القادر، تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر.
- نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها الى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر

مذكرات:

- بن عتو بلبراوات، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، سنة 2007-2008.
- غطاس عائشة، حرف وحرفين لمدينة الجزائر 1700-1830، مقاربة اجتماعية واقتصادية، اطروحة لنيل شهادة الدكتوره دولة في التاريخ الحديث ج1، 2000-2001
- قومي محمد، دور الطائفة اليهودية بتوات خلال القرنين 9هـ _10هـ /15م _16م، مذكرة لنيل شهادة الماجيستار في التاريخ المدرسة الدكتورالية ا(الدين والمجتمع، جامعة وهران، 2013م_2014 م .
- كشرود حسان، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659إلى 1830 م مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007 -2008 .

مجلات:

- بوسليم صالح، علوان عبد القادر، تجارة القوافل الصحراوية بين الجزائر وطرابلس الغرب على العهد العثماني، الحوار المتوسطي م ج8 ،2007 .
- سعيدوني ناصر الدين ،«الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية»، (الجزائر – تونس – طرابلس–المغرب) من القرني العاشر الى الرابع عشر هجري (من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي)حوليات الأداب والعلوم الاجتماعية، حولية 31، 2010.
- سلطاني أحمد ، الحوانيت والمرافق العامة في مدينة الجزائر العثمانية، جامعة المدية، العدد 7.
- المشهداني مؤيد محمود ، سلوان حمد رشيد رمضان، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518–1830، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلة علمة محكمة، مجلد5، عدد 16، جامعة تكرت

قائمة المحتويات

□

قائمة المحتويات

مقدمة	1
الفصل الأول: التجارة الداخلية وعوامل ازدهارها	
المبحث الأول: مقومات الواقع الاقتصادي للجزائر أثناء العهد العثماني.	6
المبحث الثاني: عوامل ازدهار التجارة الداخلية في الجزائر أثناء العهد العثماني	21
المبحث الثالث: طرق التجارة الداخلية	24
الفصل الثاني ملامح التجارة الداخلية	
المبحث الأول: الأسواق والمرافق التجارية	29
المبحث الثاني: أهم السلع والمبادلات التجارية وأسعارها	39
المبحث الثالث: مساهمة اليهود في التجارة الداخلية:	48
الفصل الثالث العملة والموازين ومعوقات التجارة الداخلية	
المبحث الأول: العملة الجزائرية المتداولة	56
المبحث الثاني: الموازين والمكاييل	64
المبحث الثالث: معوقات التجارة الداخلية	69
الخاتمة	75
الملاحق	78
قائمة المصادر والمراجع	84
قائمة المحتويات	**89**

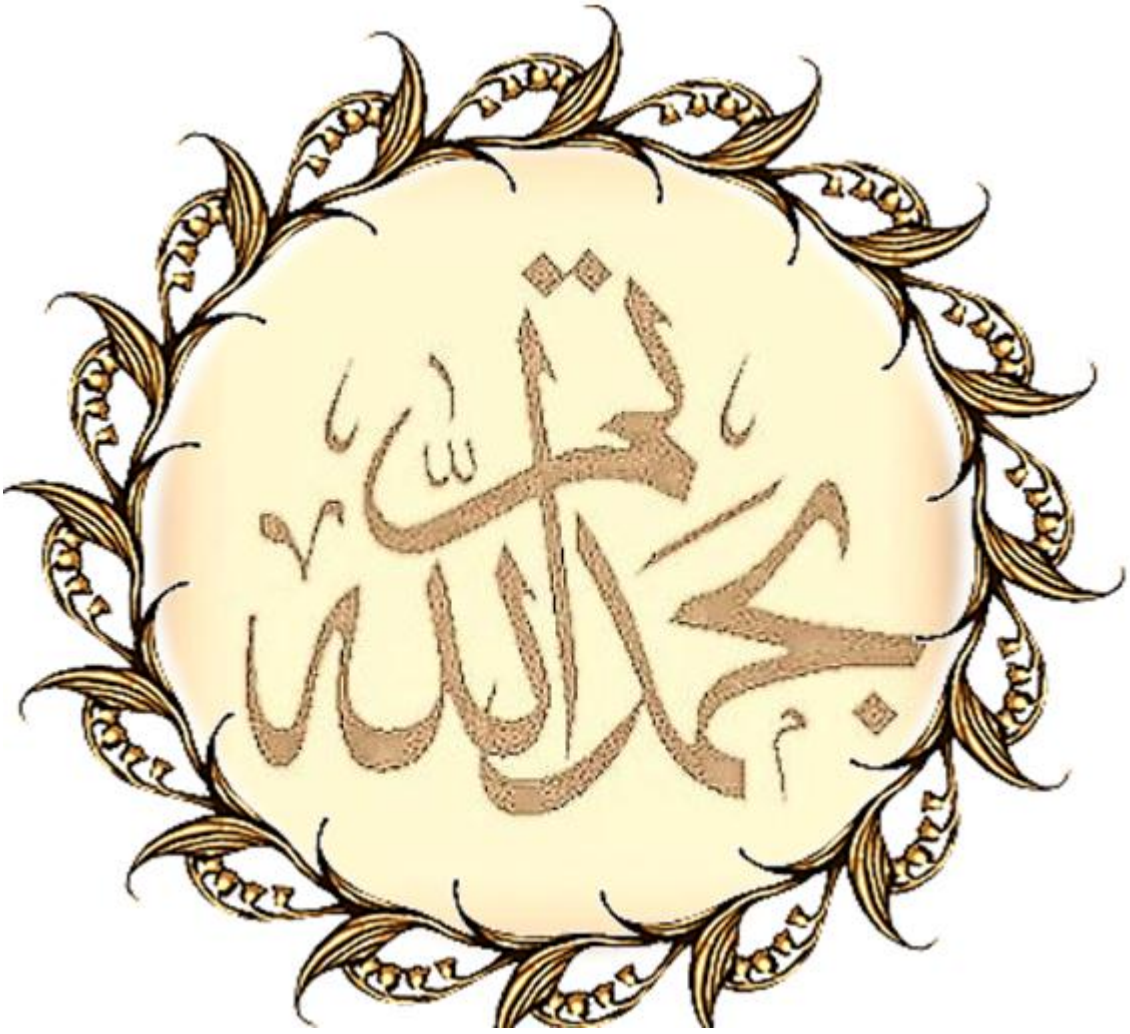
الحمد لله